العدد 425

الأمن العام

نيسان 2026م شوال 1447 هـ

مجلة ربعية تصدر عن مديرية الأمن العام



ذكرى تأسيس الأمن العام

2026-1921

تأسيس الأمن العام

مع وصول المغفور له بإذن الله جلالة الملك عبد الله الأول ابن الحسين إلى البلاد ليعلن عن تأسيس إمارة شرق الأردن، تم تشكيل أول حكومة أردنية بتاريخ الحادي عشر من نيسان للعام 1921م، وتولّى سمو الأمير عبد الله الأول منصب القائد العام للقوّة العسكرية، وتشكّلت قوّة الأمن آنذاك من قوّة الدّرك، وكتيبة الدّرك الاحتياط (الفرسان)، والكتيبة النظامية، وقوّة الهجّانة وعُرف أول منصب لمدير الأمن العام باسم مشاور الأمن والانضباط.

في عام 1930م ، تم تجنيد عدد من رجال مناطق البادية لتشكيل قوّة لحفظ الأمن في الصحراء، وعُرفت هذه القوة بِاسم قوّة البادية.

بقي الأمن العام مرتبطًا ارتباطًا كليًا بالقوّات المسلّحة الأردنية - الجيش العربي، بقيادة مساعد قائد الجيش لشؤون الأمن العام حتى العام 1956م حين صدرت توجيهات جلالة الملك الحسين - رحمه الله - بفصل القوّة الأمنيّة عن الجيش، وصدر قانون رقم (29) لسنة 1958م ، وأصبحت مديرية الأمن العام بموجبه مؤسسةً أمنية مستقلة ترتبط بوزارة الداخلية، أُنيطت بها مهام حفظ الأمن والنظام.

بقي الدفاع المدني جزءًا من الأمن العام إلى أن فُصل عنه من الناحية الإدارية في العام 1970م، وفي العام 1978م، انفصلت مديرية الدفاع المدني عن مديرية الأمن العام ماليًا، وأصبحت لها موازنتها الخاصة.

في العام 2008م، جاءت توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني - حفظه الله - القائد الأعلى للقوّات المسلّحة ، بإعادة تشكيل قوّات الدّرك، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون قوّات الدّرك بتاريخ 2008/7/10م، لتبدأ تنفيذ واجباتها الوطنية.

وبتاريخ السادس عشر من كانون الثاني لعام 2019م، صدرت التوجيهات الملكية السامية بدمج المديرية العامة لقوّات الدّرك، والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام وبشكل يضمن تعميق التنسيق الأمني المحترف وتحسين الخدمات المقدّمة للمواطن، على نحو ملموس يفضي إلى ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسّسات، في إطار من الكفاءة والنزاهة والشفافية.

وفي السادس عشر من شباط لعام 2020م، صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون رقم (14) لسنة 2020م قانون معدل لقانون الأمن العام، بعد أن أتمّ جميع مراحله الدستورية، والتشريعية متضمنًا دمج قيادة قوّات الدّرك، ومديرية الدفاع المدني، تحت مظلة الأمن العام.



افتتاحية العدد

شهداء الأمن العام...
حكاية وطنٍ لا تنتهي

في صفحات الوطن المضيئة، تتلألأ أسماءٌ لا يطويها الزمن، ولا تغيب عن الذاكرة، لأنّها كُتبت بمدادٍ من التضحية والوفاء. إنهم شهداء الأمن العام، أولئك الذين اختاروا أن يكونوا درع الوطن وسياجه، فقدموا أرواحهم لتبقى الراية مرفوعة، ويظلّ الأمن عنواناً لحياةٍ كريمةٍ ينعم بها الجميع.

لم يكن طريقهم مفروشاً بالورود، بل كان مليئاً بالتحديات والمخاطر. كانوا يسيرون بثباتٍ نحو الواجب، لا تردعهم صعاب، ولا تثنيهم مخاوف. حملوا الأمانة على أكتافهم، وأدّوها بإخلاصٍ نادر، فصاروا مثالاً يُحتذى به في الشجاعة والانتماء.

حين نذكر شهداء الأمن العام، فإننا لا نتحدث عن أشخاص رحلوا فحسب، بل عن قيمٍ عظيمةٍ بقيت حيةً فينا؛ عن التضحية التي تعلّمنا معنى العطاء، وعن الإخلاص الذي يرسّخ فينا حب الوطن. هم الذين سهروا ليلاً كي ننام مطمئنين، ووقفوا في وجه الخطر كي نحيا بأمان.

ورغم الفقد الذي يتركه رحيلهم في القلوب، إلا أن عزاءنا كبير بأنهم ارتقوا وهم يؤدّون أسمى الواجبات، وقد كتبوا بدمائهم قصة مجدٍ لا تُنسى، وزرعوا في نفوسنا فخراً لا يزول، فهم حاضرون في كل زاويةٍ من هذا الوطن، في أمنه واستقراره، وفي ابتسامة طفلٍ يعيش بسلام.

الشهداء لا يموتون، بل يحيون في ضمير الأمة، وفي كل خطوةٍ نحو مستقبلٍ أفضل، فسلامٌ على أرواحهم الطاهرة، وسلامٌ على كل قلبٍ أحبّ الوطن كما أحبوه... حتى الشهادة.

رئيس التحرير





اللـــــــــواء الدكتـــــور
مـديـــر الأمـــن الـعـــام
عبيـــد اللّه المعايطـــــــة

في ظلال الوطن...

عزيمـة تتجـدّد ووفاء لا ينقطع

فـي وطن ترفـرف رايتـه بمعانـي العزّة والكرامة، وتتجذّر في ثراه قيم الوفاء والانتماء.

تقف المناسـبات الوطنية محطات مضيئة نسـتحضر فيهـا مسـيرة حافلـة بالبـذل والتضحيـة، ونسـتمد منهـا زاد العزيمـة لمواصلـة البنـاء بثبـات وإصـرار، فـالأردن بقيادته الهاشـمية الحكيمة، وجيشه العربي المصطفـوي، وأجهزتـه الأمنيـة السـاهرة، يمضي بثقـة نحو المسـتقبل، مسـتنداً إلى سـواعد أبنائه المخلصين الذيـن جعلوا من حب الوطن عقيدة راسـخة، ومن أداء الواجب شرفاً لا يضاهى.



واليوم إذ نستحضر بكل فخر واعتزاز ذكرى تأسيس الأمن العام، فإننا نستذكر معها مسيرة مؤسّسة وطنية عريقة، شكّلت عبر عقود طويلة صمّام الأمان، وركيزة أساسية في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، وشريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية الشاملة.

فقد حملت منذ نشأتها رسالة سامية، جوهرها خدمة الإنسان، وصون الحقوق، وتعزيز سيادة القانون، فكانت على الدوام عند حسن ظنّ الوطن وقيادته، ومحلّ ثقة المواطنين واعتزازهم.

لقد أثبتت مديرية الأمن العام، بأنّها على قدر التحديات، وأنّها قادرة على مواكبة المتغيّرات، بتطوير أدواتها وتعزيز جاهزيتها، وترسيخ نهج أمني حديث يقوم على الوقاية والشراكة المجتمعية، جنباً إلى جنب مع الحزم في تطبيق القانون، فكان منتسبوها مثالاً في الانضباط، ونموذجاً في الإخلاص، وحصناً منيعاً في وجه كل ما يمس أمن الوطن واستقراره.

وفي ظلّ التحديات المتسارعة، والظروف الإقليمية والدولية المتغيّرة، يواصل نشامى الأمن العام أداء رسالتهم بكل كفاءة واقتدار، مستندين إلى توجيهات القيادة الهاشمية، وإلى إرث عريق من المهنية والانتماء، ليبقوا العين الساهرة التي لا تنام، والدرع الحصين الذي يحمي المكتسبات، ويصون الأرواح والممتلكات.

إنّ هذه الذكرى العزيزة ليست مجرد استحضار لماض مشرّف، بل هي تأكيد على مواصلة المسيرة، وتجديد للعهد بأن يبقى الأمن العام عنواناً للثقة، ومنارةً في العمل المؤسسي، ونموذجاً يُحتذى به في التفاني والولاء.

حفظ الله الأردن، قيادةً وشعباً، وأدام عليه نعمة الأمن والاستقرار، وجعل رايته خفّاقة بالعزّ والمجد على الدوام.

الأمن العام

طبعت بدعم من بنك القاهرة عمان رقم
الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٢/٨٨/د
في مطابع الدستور التجارية

المراسلات
مديرية الأمن العام ـ المملكة الأردنية الهاشمية
البريد الإلكتروني : alshorta.mag@psd.gov.jo
الموقع الإلكتروني : psd@psd.gov.jo

رئيس التحرير
العقيد عامر حسام السرطاوي

مدير التحرير
العقيد إياد نايف العمرو

مسؤول التحرير
الرائد مأمون أحمد المصري

سكرتير التحرير
النقيب فيروز أحمد حتاحت

هيئة التحرير
الملازم1 حسين علي الصمادي
الملازم2 سيف وحيد اربيحات
الرقيب راشد هاني العقيلي

التدقيق اللغوي
الوكيل معاذ محمد الصبح

متابعة وتنسيق
الرائد عمر سمير أبو حشيش

الإخراج الفني
المدني عبدالهادي نافع البرغوثي

في هذا العدد



سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد يزور مديرية الدفاع المدني

صفحة 6



مديرية الأمن العام تُشيع المواجدة والرقب والدويكات

صفحة 8



اللواء المعايطة يفتتح المبنى الجديد لمركز حدود العقبة

صفحة 8

الفهرس

أخبار مديرية الأمن العام	6
الكرامة وتعريب قيادة الجيش العربي... قصّة وطن يكتب سيادته / اللواء الركن المتقاعد عدنان أحمد الرقاد	20
الكرامة الخالدة: وطنٌ لا ينحني وإرادةٌ لا تنكسر/ اللواء الركن المتقاعد مرشد المساعيد	22
مراكز الإصلاح والتأهيل... تجربة وطنية ناضجة في إدارة العدالة / العميد فلاح خليل المجالي	23
التنفيذ القضائي: ركيزة للعدالة الناجزة ويسهم في تعزيز الولاء والانتماء الوطني/ العميد فراس محمود الرشيد	24
دور مديرية الأمن العام في حماية البيئة وإبراز رسالتها التوعوية/ العميد تامبي محمد زكي حمكري	26
المخدرات... حرب خفية تستهدف المجتمعات/ العميد حسان حسين القضاة	28
إدارة السير... خطوات ثابتة لتحقيق المنظور الملكي في الأمن المروري/ العميد رائد شحاده العسّاف	30
دور المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة جرائم الإرهاب/ العقيد نبيل يوسف المبيضين	32
إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين: استمرارية في تقديم الخدمات الأمنية والإنسانية للمتقاعدين / العقيد فاضل فريحات	36
وحدة أمن الملاعب... حين يصبح الأمن روحاً تسري في مدرجات الوطن/ العقيد الركن فادي كمال أبو خيط	38
الأمن العام... حين يُكتب الوطن بسواعد الأوفياء ودماء الشهداء/ العقيد إياد نايف العمرو	40
الكرامة في سردية الأردنيين/ العميد المتقاعد محمد عايد أبو عواد	42
ليست مجرد ذكرى / العميد المتقاعد الدكتور عديل أحمد الشرمان	44
حاضنات الأعمال الرقمية في المؤسسات الإصلاحية كأداة مبتكرة للتمكين المجتمعي المستدام برنامج «صُنع بعزيمة»- أنموذجًا -/ المقدم رائد هاني السعودي	45
خطوة نحو الحياة...!!!/ المقدم نبيل حسن الرواشدة	46
اليوم العالمي للدفاع المدني والحماية المدنية... رسالة إنسانية لحماية الأرواح / المقدم سند حاتم المناصير	48
فرق التدخل الإعلامي السريع الأمن العام نموذجاً/ الرائد مأمون أحمد المصري	49
جريمة الابتزاز الإلكتروني وفقًا لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٣/ الرائد الدكتور عدي تركي الفواعير	50
التنزه الآمن/ النقيب المهندس ميلاد عبد الله الطراونة	52
مدمن المخدرات... مجرم أم ضحية؟/ الملازم ا/ محمود خليل عبد الحميد السبول	54
في يوم العَلَم... سرديّةُ وطنٍ تُرفرف في السماء/ الملازم ٢ محمد هاني المعايطة	56
عهد متجدد بأن تبقى قبضة الأمن العام وسيف مكافحة المخدرات مشرعا دفاعا عن الأردن/ العريف همام إسماعيل	58
الجيل والهوية / الدكتورة مرام بني مصطفى	60
حين يصبح الاختلاف سببًا للتنمر ضد الطلبة ذوي الإعاقة/ سمر خميس	62
في يوم المرأة العالمي ،، المجد لأمهات الجنود والعسكر / أميمة محمد الجبور	63
رجال الأمن سيوف الحق/ الأستاذ الدكتور أحمد سلامة عواد	64



سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد يزور مديرية الدفاع المدني









سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد يزور مديرية الدفاع المدني ويثني على جهودها في الاستجابة للحوادث الطارئة وإدارتها بجاهزية.

وشدّد سمو ولي العهد على أن سلامة المواطنين أولوية، لافتاً إلى أهمية مواكبة أحدث التطورات في أنظمة الحماية المدنية، وتسخير جميع الإمكانيات لتعزيز قدرات العاملين في المديرية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

اللواء المعايطة يرعى تخريج كوكبة من مستجدي الأمن العام







رعى مدير الأمن العام، اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، مراسم تخريج دورتي إعداد وتأهيل الشرطة المستجدين، واللتين عقدتا في مدينة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين التدريبية ومركز تدريب قوات الدرك التخصصي/ السواقة، بحضور كبار ضباط مديرية الأمن العام وذوي الخريجين.

واستعرض مدير الأمن العام خلال الحفل طابور الخريجين الذين تقدموا من أمام المنصة بنظامي المسير البطيء والعادي، في عرض عسكري عكس مستوى الانضباط والجاهزية الذي وصلوا اليه خلال مرحلة التدريب.

وأدى الخريجون خلال الحفل قسم الإخلاص والوفاء للوطن والملك والدستور، مؤكدين التزامهم بأداء واجباتهم الأمنية وفق أحكام القانون وبأعلى درجات الأمانة والمسؤولية، وبما ينسجم مع رسالة مديرية الأمن العام في حفظ الأمن والنظام وخدمة المجتمع.

وخضع الخريجون خلال الدورة لبرامج تدريبية متكاملة، اشتملت على مساقات



علمية متخصصة، وتدريبات عملية وميدانية، هدفت إلى تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بواجباتهم الأمنية والإنسانية بكفاءة واقتدار، وبما يلبي متطلبات العمل الميداني ويواكب أحدث الأساليب المهنية.

وفي ختام الحفل، وزّع اللواء المعايطة الجوائز التقديرية على مستحقيها من الخريجين، تقديراً لتميزهم وانضباطهم خلال مرحلة التدريب.





مديرية الأمن العام تُشيع المواجدة والرقب والدويكات

شيعت مديرية الأمن العام شهداءها، الملازم أول مراد اسعود المواجدة والرقيب خلدون أحمد الرقب والعريف صبحي محمد دويكات ، والذين ارتقوا شهداء إلى جوار ربهم بعد إصابتهم أثناء أداء واجبهم خلال مداهمة أحد المطلوبين الخطرين بقضايا المخدرات في منطقة شرق عمان.

وجرت لشهداء الواجب مراسم عسكرية، وحملوا على أكتاف رفاقهم من منتسبي جهاز الأمن العام ملفوفين بالعلم الأردني ، ووُروا الثرى بعد الصلاة عليهم في مقبرة بلدة العراق في الكرك ومقبرة الجيزة ومقبرة دابوق في العاصمة عمان.









وشارك مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة ومساعدوه، وكبار ضباط الأمن العام بتشييع جثامين الشهداء، بالإضافة إلى عدد كبير من مرتباتها، والقوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة وجموع غفيرة من أبناء الوطن.

وإذ تنعى مديرية الأمن العام شهداءها الأبرار، لتسأل الله عز وجل أن يتغمّدهم بواسع رحمته ومغفرته، ويتقبلهم في عليين، ويلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان وحُسن العزاء.







مدير الأمن العام يرعى حفل التقييم السنوي والتميّز لعام (2025)

رعى مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، حفل التقييم السنوي وجوائز التميّز الأمني لعام ٢٠٢٥، الذي أُقيم في مبنى المديرية، بحضور عدد من كبار ضباط الأمن العام.

ونقل اللواء المعايطة خلال الحفل تهنئة جلالة الملك عبدالله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لمرتبات الأمن العام بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، واعتزاز جلالته بالجهود المخلصة والدؤوبة التي يبذلونها خدمة للوطن والمواطن.

وأكد مدير الأمن العام، أن تنظيم هذا الاحتفال بشكل سنوي يهدف إلى ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز بين جميع الوحدات والتشكيلات، وتعزيز بيئة التنافس الإيجابي بينها، بشكل يسهم في الارتقاء بمستوى الأداء وتطوير القدرات، بما يتواءم مع متطلبات العمل الأمني الحديث، ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وشدد اللواء المعايطة على أهمية الاستثمار في العنصر البشري، ودعم المبادرات التطويرية، ومواصلة نهج التحديث المؤسسي، بما يحقق أعلى درجات الكفاءة والجاهزية في مختلف المواقع، ويواكب التطورات المتسارعة في المجالات الأمنية والإدارية.



وأشار إلى أن هذا التكريم يجسّد تقدير المديرية للجهود المخلصة والإنجازات المتميزة التي حققها المكرّمون، ويعكس حجم التطور الذي تشهده المنظومة الأمنية، مؤكداً أن التميز يشكل حافزاً لمواصلة العمل بروح المسؤولية والانتماء لخدمة الوطن وصون مقدراته.

واستمع مدير الأمن العام إلى إيجاز قدّمه المفتش العام أوجز خلاله آليات تقييم الأداء ومعايير منح الجوائز، والتي استندت إلى مؤشرات دقيقة لقياس جودة العمل الميداني ومستوى الجاهزية والكفاءة المهنية.

وفي ختام الحفل، سلّم اللواء المعايطة الجوائز للمكرّمين، تقديراً لجهودهم وإسهاماتهم في تعزيز مسيرة التميز الأمني.

اختتام فعاليات البطولة التأهيلية لكأس العالم لالتقاط الأوتاد لعام 2026



اختُتمت فعاليات البطولة التأهيلية لكأس العالم لالتقاط الأوتاد لعام ٢٠٢٦، والتي أُقيمت في مدينة العقبة، تحت رعاية سمو الأميرة عالية بنت الحسين، رئيسة الاتحاد الملكي الأردني للفروسية، وبحضور سمو الأميرة نجلاء بنت عاصم ومدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد اللّه المعايطة ورئيس الاتحاد الدولي لالتقاط الأوتاد الشيخ محمد الفيروز، وذلك بتنظيم من مديرية الأمن العام وبالتعاون مع الاتحاد الملكي الأردني للفروسية.

وشهدت منافسات البطولة، التي استمرت على مدار ثلاثة أيام في ثغر الأردن الباسم العقبة، تنافسًا قويًا ومستوى فنيًا عاليًا بين الفرق المشاركة في فعاليات الرمح، السيف، والمعلقات.

وتُوِّج المنتخب السعودي بالميدالية الذهبية لفئة الفرق في منافسات اليوم الثالث "فعالية المعلقات" ، فيما حلّ المنتخب الوطني الأردني في المركز الثاني، وجاء المنتخب الهندي ثالثًا.

وعلى الصعيد الفردي لفعالية المعلقات، سيطر فرسان المنتخب السعودي على المراكز الثلاثة الأولى ، حيث حصد الفارس «حسن العسيري» المركز الاول، فيما جاء الفارس "مشعل الشمري" في المركز الثاني ، وحل الفارس "راشد المري" في المركز الثالث، بينما نال الفارس السعودي "حسن العسيري" جائزة أفضل لاعب لفعاليات اليوم الثالث.

وفي الترتيب العام للبطولة، ظفر المنتخب السعودي بكأس المركز الأول، وحلّ المنتخب الوطني الأردني ثانيًا، وجاء المنتخب الهندي في المركز الثالث. أما على مستوى المجموع العام للبطولة فئة الفردي ، فقد تُوِّج الفارس السعودي «راشد المري» بكأس المركز الأول، وجاء الفارس الأردني "حسام الخزاعلة" في المركز الثاني ، فيما حلّ الفارس السعودي "مشعل الشمري" ثالثًا ، كما نال الفارس "راشد المري" جائزة أفضل لاعب في البطولة.

وعلى هامش البطولة، أُقيمت دورات تدريبية دولية متخصصة في رياضة التقاط الأوتاد شملت دورة للمدربين الدوليين، ودورة للتحكيم الدولي، إضافة إلى دورة التحكيم الإلكتروني، وذلك بإشراف الاتحاد الدولي لالتقاط الأوتاد. يُذكر أن رياضة التقاط الأوتاد تُعد من أقدم رياضات الفروسية، وهي إحدى تخصصاتها المعترف بها رسميًا من قبل الاتحاد الدولي للفروسية، وقد شهدت تطورًا ملحوظًا وأصبحت محل منافسة على المستوى الدولي، ويضم الاتحاد الدولي لالتقاط الأوتاد (ITPF)، ومقره سلطنة عُمان، ٤٧ دولة، وكان الأردن من أوائل الدول المنضمة إلى الاتحاد.

اللواء المعايطة يرعى حفل تخريج طلبة دبلوم مراكز الإصلاح والتأهيل



رعى مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، حفل تخريج الأفواج السابع والثامن والتاسع من طلبة برنامج دبلوم مراكز الإصلاح والتأهيل، بحضور رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الأستاذ الدكتور أحمد العجلوني، ومدير العمليات والشؤون الإقليمية في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمّان بيتر فان آكين.

وهنّأ اللواء المعايطة الخريجين بحصولهم على هذه الدرجة الأكاديمية المتخصصة، مشيراً إلى أن برنامج الدبلوم يشكّل خطوة متقدمة في تأهيل العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ويعزز قدراتهم المهنية والإنسانية في التعامل مع النزلاء، فضلاً عن إعدادهم لتنفيذ برامج إصلاحية متكاملة وفق أسس علمية حديثة تسهم في تقويم السلوك وإعادة بناء الفرد.

وأكد حرص مديرية الأمن العام على تطوير بيئة الإصلاح والتأهيل في مختلف المراكز، عبر الارتقاء بالمستوى العلمي والأمني والقانوني للكوادر العاملة، بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويأتي هذا البرنامج ثمرة الشراكة المتميزة بين مديرية الأمن العام وجامعة البلقاء التطبيقية، حيث أكّد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور أحمد العجلوني أن الجامعة تولّت الإشراف الأكاديمي على محتوى الدبلوم وتصميم البرامج التدريبية، وتوفير الكوادر الأكاديمية المتخصصة لتأهيل العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل وفق أسس علمية حديثة، بما يضمن دمج المعرفة النظرية مع المهارات العملية، ويسهم في رفع كفاءة الخريجين وتمكينهم من التعامل المهني والإنساني مع النزلاء وإعدادهم للاندماج الإيجابي في المجتمع بعد انتهاء محكومياتهم.

ويُعد دبلوم الإصلاح والتأهيل، الذي تم تنفيذه في معهد التدريب والتطوير التابع لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بالتعاون مع الجامعة، ركيزة أساسية لتطوير المنظومة الإصلاحية، حيث يهدف إلى إعداد كوادر مؤهلة علمياً ومهنياً للتعامل الإنساني والقانوني مع النزلاء، وتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة، بما يسهم في إعادة تأهيل النزلاء وتهيئتهم للاندماج الإيجابي في المجتمع بعد انتهاء محكومياتهم.

وفي ختام الحفل، الذي حضره عدد من كبار ضباط الأمن العام وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية، وزّع اللواء المعايطة الشهادات على الخريجين، متمنياً لهم التوفيق في خدمة الوطن وتعزيز رسالة الإصلاح والتأهيل.



اللواء المعايطة يفتتح المبنى الجديد لمركز حدود العقبة



افتتح مدير الأمن العام، اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة، مبنى مركز حدود العقبة الجديد، امتداداً للنهج الاستراتيجي لمديرية الأمن العام الهادف إلى تطوير البُنى التحتية للمراكز الحدودية، والارتقاء بمستوى الخدمات الأمنية والإنسانية التي تقدمها.

وأكد اللواء المعايطة، حرص مديرية الأمن العام على ترجمة التوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تعزيز منظومة الأمن الوطني، وضمان استدامة تقديم خدمات متطورة وشاملة للمواطنين والمقيمين والمسافرين على مدار الساعة، من خلال مختلف وحدات وتشكيلات الأمن العام.

وبيَّن اللواء المعايطة، الأهمية الكبيرة التي توليها مديرية الأمن العام للمراكز الحدودية، باعتبارها واجهة حضارية واقتصادية تعكس صورة المملكة المشرقة، حيث تشكل ركيزة أساسية في دعم الحركة التجارية والسياحية، لافتاً إلى أن المبنى الجديد سيسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمسافرين والقادمين إلى المملكة، من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، وتسهيل حركة النقل، بما ينسجم مع الزخم السياحي والتجاري المتزايد الذي تشهده مدينة العقبة.

وجال اللواء المعايطة في مختلف أقسام ومرافق مبنى مركز حدود العقبة الجديد، حيث اطلع على التجهيزات والأنظمة التقنية والفنية المعتمدة فيه، مثمناً جهود القائمين على إنجاز المشروع وفق الرؤى والخطط الموضوعة.

مدير الأمن العام يفتتح مبنى مركز أمن المدينة الجديد والمبنى الإداري للدفاع المدني في المفرق





افتتح مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة، مبنى مركز أمن المدينة الجديد التابع لمديرية شرطة محافظة المفرق والمبنى الإداري الجديد لمديرية دفاع مدني المفرق.

ونقل اللواء المعايطة، تحيات جلالة الملك عبدالله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، واعتزاز جلالته بالجهود المخلصة التي تبذلها مرتبات الأمن العام في مختلف مواقع العمل والاختصاص خدمةً للوطن والمواطن.

وأكد مدير الأمن العام، أن افتتاح المبنيين، يأتي انسجاماً مع رؤى وتوجيهات القيادة الهاشمية الحكيمة، الهادفة إلى تطوير منظومة العمل الأمني والإنساني، وتعزيز التنسيق بين مختلف الوحدات والتشكيلات، بما يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين بالمملكة وفق أعلى معايير الكفاءة.

وأشار اللواء المعايطة إلى أن مبنى مركز أمن المدينة الجديد في محافظة المفرق، جاء استجابة لمتطلبات الواقع الأمني والمجتمعي في المنطقة وبما يعزز سرعة الاستجابة للبلاغات والشكاوى المختلفة، وبما يعمق الشراكة مع المجتمع المحلي ويسهم في تحقيق الأمن الشامل، مشيراً إلى ضرورة تفعيل دور مجالس الأمن المحلية في دعم العمل الأمني والمجتمعي والذي يعكس المواطنة الصالحة.

كما أوضح، أن افتتاح المبنى الإداري الجديد لمديرية دفاع مدني المفرق، يهدف إلى تحسين بيئة العمل ورفع كفاءة الأداء المؤسسي مؤكداً حرص مديرية الأمن العام على مواصلة رفد الدفاع المدني بأحدث الأنظمة والمعدات المتخصصة والتكنولوجيا الحديثة ، موعزاً بتعميم مشروع خدمة نقل البيانات الطبية رقمياً (TELEMEDICINE) ، ليشمل جميع آليات الإسعاف العاملة في الدفاع المدني.

واطلع اللواء المعايطة خلال الافتتاح على مرافق المبنيين ، اللذين صُمّما وفق متطلبات العمل الأمني الحديث ومعايير السلامة العامة المعتمدة.



مديرية الأمن العام تتوج أبطال بطولة القائد السنوية للعام "2026"



رعى مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة ، حفل ختام بطولة القائد السنوية للعام "٢٠٢٦" ، والتي أقامتها مديرية الأمن العام بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم الرابع والستين .

وأكد اللواء المعايطة حرص مديرية الأمن العام على دعم كافة الأنشطة الرياضية ، والتي تسهم في تنمية قدرات منتسبيها ، وتعزيز الجاهزية البدنية ، وترسيخ مفاهيم التنافس والانتماء لديهم ، مشيداً بالمستوى المتميز الذي قدمته جميع الفرق المشاركة في البطولة .

وشهد حفل ختام البطولة إقامة المباراة النهائية في خماسيات كرة القدم ورياضة شد الحبل واستعراضاً لأبرز محطات البطولة والتي امتدّت على مدار الأيام الماضية ، وتخللتها منافسات قوية في رياضات "خماسيات كرة القدم ، شد الحبل ، الشطرنج ، كرة الطاولة ، فك وتركيب الأسلحة" ، وبمشاركة (٣٠٠) رياضي ورياضية يمثلون (٢٦) فريقاً من مختلف قيادات و وحدات مديرية الأمن العام .

وفي نهاية الاحتفال الذي حضره عدد من كبار ضباط مديرية الأمن العام توّج اللواء المعايطة الفرق واللاعبين الفائزين في مختلف الرياضات بالكؤوس والميداليات .











الأمن العام يحتفل بيوم الوفاء للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى في أقاليم المملكة











احتفلت مديرية الأمن العام، بيوم الوفاء للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى، الذي يُصادف الخامس عشر من شباط من كل عام في مختلف أقاليم المملكة، وبمشاركة واسعة من متقاعديها العسكريين.

ويأتي الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، تقديراً لمسيرة العطاء التي سطّرها المتقاعدون العسكريون والمحاربون القدامى، وتأكيداً على مكانتهم الراسخة في وجدان الدولة، ووفاءً للتضحيات المخلصة التي قدموها لحماية أمن الوطن والمواطن. وأكدت المديرية أن يوم الوفاء يشكّل محطة وطنية لاستذكار بطولات الشهداء الذين ارتقوا دفاعاً عن الوطن، واستحضار تضحيات المصابين العسكريين الذين قدّموا أروع صور البذل والفداء، مشيرةً إلى أن المتقاعدين العسكريين سيبقون شركاء فاعلين في مسيرة البناء والإنجاز، بما يمتلكونه من خبرات متراكمة وقيم وطنية راسخة.

كما أعربت عن اعتزازها بالدور الوطني الذي يضطلع به أبناؤها المتقاعدون، وحرصها المستمر على تعزيز أواصر التواصل معهم، تقديراً لما قدموه خلال سنوات خدمتهم في ميادين الشرف والواجب.

من جهتهم، عبّر المتقاعدون العسكريون والمحاربون القدامى عن بالغ تقديرهم للرعاية الملكية السامية، وشكرهم لمديرية الأمن العام، رافعين أسمى آيات الولاء والإخلاص للوطن وللعرش الهاشمي المفدى، سائلين الله أن يحفظ الوطن وقيادته، وأن يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والأمن العام يبحثان تعزيز آفاق التعاون المشترك



استقبل رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، شادي رمزي المجالي، في مبنى السلطة، مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، حيث جرى بحث سبل تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين.

وأكد الطرفان خلال اللقاء أهمية توسيع مجالات الشراكة الاستراتيجية، بما ينسجم مع تحقيق الأهداف الوطنية العليا، ويسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء منطقة العقبة وزوارها خاصة في مجال حماية البيئة والحملات التوعوية والتثقيفية للحفاظ على مستوى نظافة العقبة.

وأشار المجالي إلى الشراكة المتينة التي تجمع السلطة مع مديرية الأمن العام، والتي أسهمت في دعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها العقبة، مؤكداً اعتزازه بالدور الاستراتيجي الهام في توفير بيئة آمنة ومستقرة يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الاستثمار وتنشيط الحركة السياحية، ويعكس الصورة الحضارية للمدينة كمقصد اقتصادي وسياحي بارز.

من جهته، بيَّن اللواء المعايطة أن مديرية الأمن العام تولي محافظة العقبة اهتماماً خاصّاً نظراً لمكانتها الاقتصادية والسياحية المهمة، مشدداً على حرص المديرية على مواصلة دعم الجهود الرائدة التي تبذلها السلطة في المحافظة، وبما يواكب متطلبات التنمية، ويحافظ على الصورة المشرقة لها كواجهة سياحية وبوابة اقتصادية للمملكة.

وأكد الجانبان في ختام اللقاء استمرار التنسيق والتعاون المشترك، بما يعزز المنظومة الأمنية والخدمية في العقبة، ويدعم جهود التنمية المستدامة فيها.



الأمن العام وجامعة مؤتة يعززان شراكتهما الاستراتيجية بملحق اتفاقية لدعم البحث العلمي



وقّعت مديرية الأمن العام وجامعة مؤتة، في مبنى المديرية ملحقاً لاتفاقية التعاون المشتركة بينهما، بهدف توسيع آفاق الشراكة الاستراتيجية، لا سيما في المجالات الأكاديمية والبحثية، بما يسهم في تطوير الأبحاث الأمنية ومجلة الدراسات الأمنية.

وجرى توقيع الملحق من قبل مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، ورئيس جامعة مؤتة الأستاذ الدكتور سلامة النعيمات، في إطار نهج تشاركي متقدم يربط بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الميدانية، ويعزز من بناء منظومة علمية متكاملة تخدم العمل الأمني.

وأكد اللواء المعايطة أن هذه الخطوة تمثل ترجمة عملية لرؤية مديرية الأمن العام في الانفتاح على المؤسسات الأكاديمية الوطنية، وتعزيز الشراكات العلمية التي تسهم في تطوير الأداء المؤسسي، مشدداً على أن البحث العلمي بات يشكل ركيزة أساسية في دعم العمل الأمني، وتطوير أدواته، ورفع كفاءة كوادره من خلال تزويدهم بالمعارف المتخصصة والخبرات الحديثة.

وأشار إلى أن هذه الشراكة تجسد عمق العلاقة الاستراتيجية التي تربط مديرية الأمن العام بجامعة مؤتة، والتي امتدت لسنوات من العمل المشترك، خاصة عبر أكاديمية الشرطة الملكية وكلية العلوم الشرطية، وما تشهده من تنسيق مستمر في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل، بما يعزز من جاهزية الكوادر الأمنية واحترافيتها.

من جهته أكد الأستاذ الدكتور النعيمات أن هذا التعاون يمثل خطوة متقدمة في مسيرة الجامعة الأكاديمية والبحثية، مشيراً إلى أن الشراكة مع مديرية الأمن العام تفتح آفاقاً واسعة لتطوير البرامج الدراسية، خصوصاً على مستوى الدراسات العليا، وتعزيز مجلة الدراسات الأمنية التي تعنى بالبحث العلمي التطبيقي المرتبط باحتياجات الواقع. ويهدف ملحق الاتفاقية إلى توسيع مجالات النشر العلمي المشترك، في مجلة الدراسات الأمنية ودعم البحوث المتخصصة، وتبادل الخبرات والمعرفة بين الجانبين، إلى جانب تنفيذ برامج علمية وأكاديمية متقدمة، تسهم في رفع مستوى التأهيل العلمي والمهني، وبناء فضاء معرفي قائم على الابتكار والبحث والتطوير.

مدير الأمن العام يرعى افتتاح ورشة عمل إقليمية حول مكافحة الجريمة العابرة للحدود



افتُتحت في العاصمة عمان، أعمال ورشة عمل إقليمية بعنوان "التعاون عبر الحدود ومكافحة الجريمة العابرة للحدود"، برعاية مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة، وبحضور وكيل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للعلاقات الخارجية الدكتور خالد الحرفش، والمدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عثمان البلبيسي.

وجاءت الورشة التي نظمتها مديرية الأمن العام وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والمنظمة الدولية للهجرة، لتعزيز التعاون المشترك بين الدول المشاركة، وتطوير القدرات الأمنية لها، بشكل يسهم في بناء كفاءات متخصصة في مجال أمن الحدود ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، وفق أفضل المعايير الدولية.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد اللواء المعايطة أن الجرائم المنظمة العابرة للحدود أصبحت اليوم أكثر تعقيداً وتطوراً، نتيجة استغلال الثغرات القانونية والتقنية، الأمر الذي يفرض على الدول تعزيز التعاون المشترك، وتبادل المعلومات بالشكل المطلوب، ورفع الجاهزية العملياتية والاستخباراتية بينها، خاصة مع التطور المتسارع في الفضاء الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وأشار مدير الأمن العام، إلى أن الأردن، وبتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني، يحرص على دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجرائم التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، من خلال تحديث التشريعات الأمنية، وتطوير الاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية في المجالات الشُرطية والأمنية.

من جهته، أوضح الدكتور خالد الحرفش، أن هذه الورشة تمثل بداية سلسلة من المبادرات المتخصصة في إدارة الحدود، وتعكس عمق التعاون المؤسسي مع مديرية الأمن العام والمنظمة الدولية للهجرة، مشدداً على أهمية حوكمة الهجرة وأمن الحدود، لما لها من انعكاسات مباشرة على الأمن الوطني والتنمية والعلاقات الدولية.

بدوره، أشاد عثمان البلبيسي بالشراكة القائمة بين الجهات المنظمة للورشة، خاصة في هذه المرحلة التي تتطلب تظافر الجهود الدولية، ومستوى متقدم من التنسيق الإقليمي والحوار البناء، مؤكداً أن انعقادها في الأردن يعكس مكانته كمركز إقليمي للحوار والتنسيق في قضايا الأمن والتنقل والحوكمة.

وشارك في الورشة عدد من الخبراء والمسؤولين الأمنيين حيث تتضمن جلسات نقاشية وأوراق عمل حول التحديات العملية والتقنية التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون، إلى جانب استعراض لأحدث التجارب الدولية في مجال أمن الحدود، للخروج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ، تسهم في تعزيز أمن الحدود، ودعم الاستقرار الدولي من خلال تطوير آليات التنسيق بين الدول.

الكرامة وتعريب قيادة الجيش العربي...

قصّة وطن يكتب سيادته



اللواء الركن المتقاعد
عدنان أحمد الرقاد
مدير عام المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء

يأتي شهر آذار، كصفحةٍ ناصعةٍ في سجل الوطن، ممهورةٍ بمداد العزة والكرامة، حيث تلتقي فيه محطتان مفصليتان شكّلتا منعطفاً في تاريخ الدولة الأردنية؛ تعريب قيادة الجيش العربي، ومعركة الكرامة الخالدة، وفيهما تجلّت إرادة الأردنيين الصلبة، وهم يكتبون تاريخهم بأيديهم، ويصوغون مستقبلهم بإيمانٍ لا يتزعزع بأن هذا الوطن خُلق ليبقى حراً عزيزاً.

في الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٦٨، كانت معركة الكرامة لحظة فارقة أعادت للأمة إيمانها بقدراتها ، حين تحطّمت على ثرى الأردن أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، يوم سطّر نشامى الجيش العربي الأردني ملحمةً من البطولة، وأثبتوا أن الكرامة الوطنية لا تُساوَم، وأن الدم الأردني إذا ما دُعي للذود عن الأرض، كتب النصر بوضوحٍ لا لبس فيه، فكانوا كما أرادهم الحسين العظيم - طيب الله ثراه - رجالاً يواجهون الموت بصدورهم وجباههم، ويصونون تراب الوطن بدمائهم الزكية.

وفي الأول من آذار عام ١٩٥٦، جاء القرار التاريخي بتعريب قيادة الجيش العربي، ليشكّل إعلاناً صريحاً عن اكتمال السيادة الوطنية، حين وضع جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال - طيّب الله ثراه - زمام المؤسسة العسكرية بيد أبنائها الأوفياء، حيث كان القرار فعلاً سيادياً جريئاً، أعاد رسم ملامح الدولة، ورسّخ استقلال قرارها السياسي والعسكري، وأكد أن الأردن قادر على حماية ذاته وصون كرامته بإرادة أبنائه.

ويكتسب هذا التزامن في شهر آذار، المتزامن مع نفحات شهر رمضان المبارك، دلالاتٍ عميقة، حيث تتعانق فيه قيم الإيمان مع معاني التضحية، فنستحضر روح بدر واليرموك وحطين، ونستعيد المعاني ذاتها التي صنعت النصر، حين يكون الإيمان رفيق البندقية، والعقيدة سند الإرادة.

واليوم، وفي ظلّ القيادة الهاشمية الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني - حفظهما الله - يواصل الأردن مسيرته بثباتٍ وثقة، مستنداً إلى جيشٍ عربي مصطفوي عقيدته الانتماء، وأجهزتنا الأمنية التي أثبتت، على الدوام، أنها خط الدفاع الأول عن أمن الوطن واستقراره، فقد أظهرت قوّاتنا المسلّحة وأجهزتنا الأمنيّة مستوىً رفيعاً من الجاهزية والاحتراف، في رصد التهديدات والتصدي لها، وإحباط كل محاولة تستهدف أمن الأردن، لتؤكد أن هذا الوطن محروس بعين الله، وبسواعد رجاله الأوفياء، وأنه سيبقى عصياً على كل من تسوّل له نفسه المساس بسيادته.

لقد غرس الحسين - طيّب الله ثراه - شجرة العزّة، فنمت بعرق الرجال ودم الشهداء، وها هو جلالة الملك عبدالله الثاني يرعاها بحكمة القائد وصلابة الموقف، لتظل وارفةً تفيء على الأردنيين أمناً واستقراراً، في وطنٍ أثبت أنه رغم التحديات، أقوى بإرادته، وأصلب بوحدته.

ولا يمكن، ونحن نستحضر هذه المحطات المضيئة، إلا أن نُجلّ رفاق السلاح من المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، الذين شكّلوا وسيبقون الرديف الصلب للقوّات المسلّحة، بما يحملونه من خبرةٍ متراكمة وروحٍ وطنية لا تنكسر، هؤلاء الذين كانوا في قلب الميدان، صُنّاع

نصرٍ وشهود مرحلة، ما زالوا على العهد، جاهزيــن لتلبيــة نداء الوطــن، يقدمون خبراتهــم، ويغرســون في الأجيــال قيم الانتمــاء والوفــاء، إنهــم ذاكــرة الوطن الحية، وســنده المتين، ونمــوذج العطاء الذي لا ينضب.

وفي هذه المناسبت الوطنية العزيزة، نرفــع أســمى آيــات التهنئــة والتبريك إلى جلالــة الملك عبــدالله الثاني ابن الحســين، وســمو ولي العهــد الأمير الحســين بــن عبــدالله الثانــي، مؤكدين أن الأردنيين ســيبقون على العهد، جنــداً أوفياء، خلف قيادتهم الهاشــمية، يمضون بثقة نحو المستقبل.

رحــم اللّه شــهداء الكرامة الأبرار، وحمى اللّه الأردن، وحفــظ قوّاتــه المســلّحة وأجهزتـــــه الأمنيّــة، لتبقى درع الوطـــــن وســيفه، ويبقــى الأردن قلعــةً عصية، لا تنحني إلا للّه، ولا تســاوم علــى كرامتهــا مهما اشــتدت التحديات، وكل عام والوطن وقائد الوطن بخير .



الكرامة الخالدة: وطنٌ لا ينحني وإرادةٌ لا تنكسر



اللواء الركن المتقاعد
مرشد المساعيد

تُجسّد ذكرى معركة الكرامة الخالدة واحدةً من أعظم المحطات المضيئة في تاريخ الأمة ، ونستذكر في الحادي والعشرين من آذار يوماً خالداً نستحضر فيه ملحمةً بطولية سطّرها نشامى الجيش العربي الأردني، لتبقى الكرامة عنواناً للعزة، ورمزاً للصمود، ودليلاً راسخاً على أن الإرادة الأردنية لا تُهزم.

وفي هذه المناسبة العزيزة، نستذكر قائد المعركة، جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال – طيب الله ثراه –، الذي قاد مع نشامى الجيش العربي الأردني ملحمة الكرامة، حيث سطّروا بدمائهم الزكية أروع صور التضحية والفداء دفاعاً عن ثرى الأردن الطهور، وحققوا أول نصر عربي على الجيش الإسرائيلي، فحطموا أسطورة تفوقه، وكسروا غروره، وأعادوا للأمة العربية عزتها وكرامتها، لتتحطم أمام صمودهم كل الغايات والأهداف.

وإذ نستعيد اليوم هذه الذكرى الخالدة، فإننا نستحضرها ، بوصفها نهجاً وطنياً متجذراً، وروحاً أردنية أصيلة تتجدد في مواجهة التحديات، ففي ظل ما يشهده الإقليم من اضطرابات وأزمات متلاحقة، يثبت الأردن، بقيادته الهاشمية الحكيمة، أنه واحة أمن واستقرار، ونموذج في الثبات والاتزان، يقف صامداً في وجه العواصف، مستنداً إلى وعي قيادته وصلابة مؤسساته وتماسك شعبه.

حيث يواصل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين – حفظه الله – حضوره الفاعل على الساحة الدولية، من خلال جولاته ولقاءاته المستمرة، حاملاً صوت الأردن ومواقفه الثابتة، وساعياً بكل حكمة واقتدار إلى إيجاد حلول عادلة وشاملة لما تشهده المنطقة من أزمات، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، انطلاقاً من ثوابت راسخة لا تتبدل، ومواقف شجاعة لا تلين.

ولم تكن معركة الكرامة مجرد انتصار عسكري، بل كانت رسالة خالدة مفادها أن الدفاع عن الوطن والعقيدة والشرف هو قدر الأردنيين، وأن النصر يُصنع بالإرادة والعزيمة، وسيبقى هذا الدرس حاضراً في وجدان الأردنيين جيلاً بعد جيل، يستلهمون منه معاني الصمود والتضحية.

وستبقى رايات الأردن خفاقة عالية، وهامات أبنائه مرفوعة لا تنحني إلا لله عز وجل، وستظل ذكرى الكرامة نبراساً يضيء درب الوطن، ويعزز في نفوس أبنائه روح الانتماء والولاء.

رحم الله شهداءنا الأبرار الذين رووا بدمائهم الزكية تراب هذا الوطن، وحمى الله الأردن العزيز، وأدام عليه نعمة الأمن والاستقرار، وحفظ الله قواتنا المسلحة الأردنية – الجيش العربي، وأجهزتنا الأمنية، درع الوطن الحصين، وسياجه المنيع، الذين يسهرون على أمنه واستقراره، ويقفون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه المساس به ، وحفظ الله جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وسمو ولي عهده الأمين، سنداً للوطن وقائداً لمسيرته، وكل عام والأردن، قيادةً وشعباً، بألف خير.



مراكز الإصلاح والتأهيل...

تجربة وطنية ناضجة في إدارة العدالة



العميد فلاح خليل المجالي
مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل

لقد سعت الدولة الأردنية، مبكراً وبقيادة هاشميةٍ حكيمة، إلى تكريس فهم متقدم لمفهوم العدالة في جميع مؤسساتها بوصفها منظومة متكاملة، لا تقتصر على إنفاذ القانون بشكل مجرد، بل تمتد لتشمل إصلاح الإنسان، وصون كرامته، وحماية المجتمع على أسس من التوازن والاستدامة.

وانسجاماً مع هذا النهج، عملت مديرية الأمن العام، وبتوجيه مباشر من قيادتها، على تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن رؤية مؤسسية واضحة، إذ تسارع العمل خلال العامين المنصرمين بشكل أعاد تعريف وظيفة هذه المراكز باعتبارها بيئات إصلاحية متكاملة، تدار وفق أسس علمية ومهنية، وتستند إلى معايير وطنية راسخة تنفتح في الوقت ذاته على أفضل الممارسات الدوليّة.

واليوم، تجسد مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن نموذجاً متقدماً في إدارة العدالة الجنائية، يقوم على معادلة دقيقة تجمع بين سيادة القانون، ومتطلبات الأمن المجتمعي، وصون الكرامة الإنسانية، في إطار يعكس نضج الدولة ومتانة مؤسساتها.

وقد استند هذا التحول إلى مراجعاتٍ منهجية مستمرة، وتقييم موضوعي للأداء، وتطوير متدرج للسياسات والبرامج، بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة، ويُعزز من فاعلية العملية الإصلاحية.

فالتعامل مع النزيل لم يعد قائماً على مفهوم العقوبة المجردة، بل على اعتباره إنسانا يمتلك قابلية التغيير، ويستحق فرصة حقيقية لإعادة بناء ذاته ضمن بيئةٍ آمنة ومنضبطة.

ومن هذا المنطلق، تم تصميم وتنفيذ برامج تأهيلية متكاملة، ترتكز على التعليم والتدريب المهني، والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز منظومة القيم الإيجابية، بما يسهم في الحد من السلوك الجرمي، ويُعزز فرص إعادة الإدماج المجتمعي بصورة مسؤولة ومستدامة.

لما حرصت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل على ترسيخ نهج الشراكة مع مختلف المؤسسات الوطنية، والجهات الدولية، ومنظمات المجتمع



المدني، إدراكا بأن الإصلاح مسؤولية تشاركية، وأن تحقيق الأمن المجتمعي يبدأ من الاستثمار الحقيقي في الإنسان.

إن التجربة الأردنية في هذا المجال تعبّر اليوم عن نموذج متوازن، يجمع بين الحزم في تطبيق القانون، والرشد في إدارة العملية الإصلاحية، والإنسانية في التعامل، وهو ما أسهم في ترسيخ ثقة المجتمع، وتعزيز مكانة المملكة كمرجعية إقليمية في مجال الإصلاح والتأهيل.

وفي الختام، نؤكد أن مراكز الإصلاح والتأهيل ستواصل أداء رسالتها الوطنية، مستندة إلى ثوابت الدولة الأردنية وقيمها الأصيلة، وإلى إيمان راسخ بأن العدالة التي تُنصف الإنسان، وتُعيد تأهيله، هي الركيزة الأساس لبناء مجتمع آمن، متماسك، وقادر على النهوض.

التنفيذ القضائي: ركيزة للعدالة الناجزة ويسهم في تعزيز الولاء والانتماء الوطني



العميد فراس محمود الرشيد
مدير إدارة التنفيذ القضائي

يُعدّ التنفيذ القضائي الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة الناجزة، إذ لا يمكن اعتبار العدالة مكتملة ما لم تُنفّذ الأحكام القضائية بفعالية وسرعة تضمنان حصول الأطراف على حقوقهم المكتسبة في الوقت المناسب، فالعدالة الناجزة تعني إنصاف المتقاضين خلال مدّة زمنية معقولة، وتحقيق الردع العام من خلال سيادة القانون وفرض الشرعية الإجرائية في جميع مراحل التقاضي والتنفيذ، لذلك فإنّ التنفيذ القضائي لا يمثل مجرد إجراء لاحق للحكم، بل هو الامتداد الطبيعي لتحقيق العدالة في صورتها العملية والملموسة، وهو ما يعكس الثقة بسيادة القانون ومصداقية القضاء.



إنّ العدالة الناجزة هي العدالة التي تُطبَّق بشفافية وفعالية، وتُنفّذ أحكامها دون تأخير يُضعف من هيبة ومصداقية القضاء أو يُعرّض الحقوق للضياع، وفعالية التنفيذ القضائي تحوّل الأحكام من مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس يحقق الإنصاف ويحمي الحقوق، ويُعد الضمانة الحقيقية لحماية حقوق الإنسان وصون كرامته، فكل تأخير أو تعطيل في تنفيذ الحكم يُشكّل انتقاصاً من هذه الحقوق، وقد يدفع الأفراد إلى فقدان الثقة بالمنظومة القضائية أو اللجوء إلى وسائل غير قانونية لاستيفاء حقوقهم، الأمر الذي يهدد السلم المجتمعي ويضعف هيبة الدولة.

يسهم التنفيذ القضائي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وترسيخ الثقة في مؤسسات الدولة، إذ يلمس المواطن أثر العدالة في حياته اليومية عندما يرى أن القانون يُطبّق على الجميع دون تمييز، وأن الدولة تحمي الحقوق وتصونها من أي تجاوز، هذه الثقة تُترجم إلى التزام بالقانون وتعاون مع السلطات، ما يقلل من النزاعات الفردية ويعزز النظام العام، كما أنّ العدالة الفاعلة تولّد شعوراً بالرضا والانتماء، فحين يدرك المواطن أن مؤسسات وطنه تُنصفه وتحميه، يتعمق لديه الشعور بالولاء للوطن والانخراط في خدمته والدفاع عنه، مما يعزز التلاحم الوطني ويقوي النسيج الاجتماعي.

ورغم الأهمية الكبرى للتنفيذ القضائي، إلا أنّه يواجه تحديات متعددة مثل بطء الإجراءات وتعقيد الأنظمة التنفيذية نتيجة مقاومة بعض الأطراف لتنفيذ الأحكام،





فضلاً عن وجود ضعف في التنسيق بين الجهات المعنية، ولمواجهة هذه التحديات، أصبح من الضروري تبني حلول تقنية حديثة تُسهم في تسريع الإجراءات وتحقيق الشفافية، إلى جانب رفع كفاءة الكوادر العاملة من خلال التدريب المستمر والتأهيل القانوني والتقني، ووضع أطر تشريعية صارمة تضمن التنفيذ السليم.

ومن منظور إدارة التنفيذ القضائي في مديرية الأمن العام، تم تبني نهج استراتيجي متكامل يتماشى مع التوجهات الحديثة للدولة في تحقيق العدالة والأمن معاً، فقد أصبح التحول الرقمي محوراً رئيساً في تطوير العمل التنفيذي، من خلال أنظمة رقمية متكاملة تربط مديرية الأمن العام بوزارة العدل والمجلس القضائي لضمان التحقق الفوري من الأحكام والبيانات وتسريع إجراءات التنفيذ، كما تم توظيف أنظمة ذكية مثل نظام تمييز لوحات المركبات والكاميرات الأمنية لرصد المطلوبين والممتلكات المشمولة بالأحكام القضائية، مما رفع من كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز.

وفي الإطار ذاته، تم تعزيز التكامل المؤسسي عبر مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع الجهات القضائية والإدارية ذات الصلة مثل المجلس القضائي ووزارة العدل وصندوق الزكاة والقضاء الشرعي، لتوحيد الإجراءات وضمان التنسيق الدائم في تنفيذ الأحكام.

ولأن العنصر البشري هو أساس نجاح أي منظومة، فقد أولت إدارة التنفيذ القضائي اهتماماً كبيراً بتأهيل كوادرها عبر برامج تدريبية متخصصة تشمل المهارات القانونية والإجرائية والتقنية، إلى جانب تطوير أساليب التعامل الميداني مع الحالات المعقدة بما يضمن الالتزام بالمعايير القضائية واحترام حقوق الإنسان أثناء التنفيذ.

وتأتي هذه الجهود انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية التي تؤكد على ضرورة تطوير قطاع العدالة والتحديث الإداري بما يواكب متطلبات الدولة الحديثة ويعزز ثقة المواطن بمؤسساتها، فقد شدّد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين –حفظه الله ورعاه- ، في أكثر من مناسبة، على أن العدالة هي أساس الدولة وسيادة القانون ركيزتها الأولى، وأن تحديث الجهاز القضائي والإداري يشكلان عنصراً محورياً في بناء منظومة حكم رشيدة وفاعلة، وانطلاقاً من هذه الرؤية، تعمل الدولة على تسخير التكنولوجيا وتبسيط الإجراءات وتطوير البنية التشريعية والإدارية، لضمان أن تكون العدالة أقرب إلى المواطن وأكثر سرعة وشفافية، وهو ما يجسد جوهر "رؤية التحديث الشامل" التي تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي في جميع القطاعات.

وهكذا، ومن خلال هذه الركائز الثلاث: التقنية الحديثة، والشراكات المؤسسية، والتأهيل البشري المستمر، تتحول إدارة التنفيذ القضائي إلى منظومة أمنية قضائية ذكية ومتكاملة، تُجسد مفهوم العدالة الناجزة وتُسهم في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الثقة الوطنية، فالتنفيذ القضائي ليس فقط أداة قانونية لتطبيق الأحكام، بل هو أحد أهم جسور الولاء والانتماء الوطني، يعكس مدى قوة الدولة وعدالتها، ويؤكد التزامها بحماية الحقوق وصون الكرامة الإنسانية.

دور مديرية الأمن العام في حماية البيئة وإبراز رسالتها التوعوية



العميد تامبي محمد زكي حمكري
مدير الإدارة الملكية لحماية البيئة

لم تعد حماية البيئة مسألة ثانوية أو ترفاً فكرياً، بل أصبحت ركناً أساسياً من أركان الأمن الوطني الشامل. فالبيئة السليمة ترتبط ارتباطاً مباشراً بصحة الإنسان، واستقرار المجتمع، واستدامة الموارد الاقتصادية.

في هذا السياق، يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية، بوصفها مؤسسة أمنية وطنية تتجاوز مهامها التقليدية إلى الإسهام الفاعل في حماية البيئة وترسيخ ثقافة الوعي البيئي.



أولاً: حماية البيئة بوصفها جزءاً من الأمن الشامل

تنطلق مديرية الأمن العام من مفهوم حديث للأمن، يقوم على أن حماية الإنسان لا تقتصر على صون حياته وممتلكاته فحسب، بل تشمل أيضاً حمايته من المخاطر البيئية التي قد تهدد صحته وسلامته. من هنا، تعمل مديرية الأمن العام، متمثلة بالإدارة الملكية لحماية البيئة، على إنفاذ القوانين ذات العلاقة بحماية البيئة، من خلال ضبط المخالفات البيئية، ومكافحة الاعتداءات على الثروات الطبيعية، ومنع التلوث بمختلف أشكاله، سواء كان تلوثاً هوائياً أو مائياً أو ضوضائياً.

كما تضطلع الإدارة الملكية لحماية البيئة بدور رقابي ميداني، يسهم في الحد من الممارسات التي تضر بالبيئة، مثل الحرق العشوائي، أو التخلص غير السليم من النفايات، أو الإضرار بالمحميات الطبيعية والمناطق الحرجية. يأتي ذلك بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات المعنية بالشأن البيئي، بما يعكس تكاملاً مؤسسياً في حماية الموارد الوطنية.

ثانياً: الدور الوقائي والاستباقي

لا يقتصر دور الإدارة الملكية لحماية البيئة على الجانب الإجرائي أو الضبطي، بل يمتد إلى العمل الوقائي والاستباقي المتمثل بالانتشار الميداني من خلال الدوريات الميدانية لضبط أية مخالفات وأيضاً الاستجابة الفورية لأي انتهاك لعناصر البيئة وإبلاغ الجهات ذات العلاقة وحسب نوع المخالفة مما يجسد الجاهزية التامة للتعامل مع الحوادث البيئية والطوارئ ذات الصلة، مثل الحرائق في المناطق الحرجية، أو حوادث تسرب المواد الخطرة، أو الكوارث الطبيعية التي قد يكون لها أثر بيئي مباشر.

تبرز أهمية هذا الدور في سرعة الاستجابة، والقدرة على تقليل حجم







الأضرار، وحماية الأرواح والممتلكات والبيئة في آنٍ واحد. فالإجراءات السريعة والمنظمة تسهم في احتواء المخاطر ومنع تفاقم آثارها، وهو ما يعكس احترافية المؤسسة وكفاءتها في إدارة الأزمات.

ثالثاً: الدور التوعوي وترسيخ الثقافة البيئية

إلى جانب الدور التنفيذي، تولي مديرية الأمن العام، متمثلة بالإدارة الملكية لحماية البيئة، أهمية خاصة للجانب التوعوي، إيماناً منها بأن حماية البيئة مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني. فالوعي البيئي يشكل خط الدفاع الأول ضد السلوكات الضارة، وهو السبيل الأنجع لتحقيق الاستدامة البيئية.

تعمل الإدارة الملكية لحماية البيئة على تنفيذ حملات توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومنصات التواصل الاجتماعي، والأنشطة الميدانية، لرفع مستوى الوعي لدى المواطنين حول مخاطر التلوث، وأهمية المحافظة على النظافة العامة، والالتزام بالقوانين البيئية. كما تسهم في نشر رسائل إرشادية تتعلق بالسلامة البيئية، لا سيّما في المواسم التي ترتفع فيها احتمالية وقوع حرائق أو مخالفات بيئية مثل مواسم التنزه.

يمتد هذا الدور إلى التعاون مع المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال محاضرات وورش عمل تعزز قيم المسؤولية البيئية والانتماء الوطني، وتغرس في الأجيال الناشئة ثقافة احترام البيئة بوصفها جزءاً من الهوية الوطنية.

رابعاً: نموذج في المسؤولية المؤسسية وتنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئة

إن إسهام مديرية الأمن العام في حماية البيئة لا يقتصر على أداء واجب قانوني، بل يعكس رؤية مؤسسية تعتبر البيئة ثروة وطنية يجب صونها للأجيال القادمة. فالمحافظة على الموارد الطبيعية، والحد من التعديات، وتعزيز الالتزام بالقوانين، كلها عناصر تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز صورة الدولة كمجتمع يحترم بيئته وقوانينه.





كما أن الحضور الإيجابي للمديرية في المجال البيئي يعزز ثقة المجتمع بها، ويؤكد أن الأمن مفهوم متكامل يشمل حماية الإنسان في بيئته، وصون مقومات الحياة الكريمة.

ولعل مشاركة مديرية الأمن العام في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والتي تضمنها برنامج استراتيجية النظافة والحد من الإلقاء العشوائي للنفايات للأعوام (٢٠٢٦-٢٠٢٧) تجسيداً لمفهوم المسؤولية المؤسسية وإسناد الجهات المعنية كافة بحماية البيئة، حيث تقوم المديرية من خلال البرنامج بتنفيذ محاور العمل الخاصة بها والمتمثلة بإنفاذ القانون وضبط أشكال المخالفات البيئية كافّة بالإضافة للدور التوعوي من خلال تغطية محاضرات للتوعية البيئية ودورات أصدقاء البيئة وحملات النظافة والتي تتم بالتنسيق مع وزارة البيئة والحكام الإداريين، فالتشاركية ما بين الجهات كافة في تنفيذ الخطط البيئية الوطنية تعد المحرك الرئيس للاستدامة البيئية والحفاظ على عناصر البيئة.

في النهاية فإن الدور الذي تؤديه مديرية الأمن العام في حماية البيئة يجسد تحولاً نوعياً في مفهوم العمل الأمني، حيث يتكامل البعد القانوني مع البعد التوعوي والوقائي. فالمؤسسة لا تكتفي بإنفاذ التشريعات، بل تسعى إلى بناء شراكة واعية مع المجتمع، تقوم على تعزيز السلوك الإيجابي والمسؤول تجاه البيئة.

بذلك، تصبح حماية البيئة مسؤولية وطنية مشتركة، تتصدرها مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها مديرية الأمن العام، بما يرسخ دعائم الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية.

المخدرات... حرب خفية تستهدف المجتمعات



العميد حسان حسين القضاة
مدير إدارة مكافحة المخدرات

لم تعد المخدرات في عصرنا الحاضر مجرد سلوك منحرف يمارسه بعض الأفراد، بل أصبحت تحديا خطيرا يهدد أمن المجتمعات واستقرارها ويستهدف أهم ثرواتها المتمثلة في الشباب... فشبكات الاتجار بالمخدرات لم تعد تعمل بأساليب تقليدية بل طورت أدواتها ووسائلها مستغلةً التطورات التكنولوجية والظروف المختلفة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الضحايا في محاولة لبث سمومها داخل المجتمعات وتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب صحة الإنسان ومستقبل الأجيال.



إن خطورة المخدرات لا تكمن فقط في آثارها الصحية على المتعاطي بل تمتد لتشمل آثارا اجتماعية واقتصادية وأمنية عميقة... فهذه السموم تفتك بالعقول وتبدد الطاقات البشرية وتدفع الكثير من متعاطيها إلى مسارات من الانحراف والجريمة الأمر الذي ينعكس سلبا على أمن المجتمع واستقراره ويهدد منظومته القيمية والاجتماعية.

ومن هنا... فإن مواجهة المخدرات لم تعد مسؤولية جهة واحدة بل أصبحت مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية والعمل بروح الشراكة والتكامل بين مختلف المؤسسات لحماية المجتمع من هذه الآفة التي تستهدف الإنسان قبل أي شيء آخر.

وفي هذا الإطار... تضطلع إدارة مكافحة المخدرات بدور محوري في التصدي لهذه الظاهرة من خلال جهود أمنية واستخبارية متواصلة تهدف إلى ملاحقة شبكات التهريب والترويج وإحباط محاولات إدخال المواد المخدرة قبل وصولها إلى أفراد المجتمع... وقد أثبتت هذه الجهود عبر السنوات قدرة عالية على كشف المخططات الإجرامية وتعقب القائمين عليها مستندةً إلى خبرات متراكمة وعمل مهني قائم على الكفاءة والاحترافية.

وتستمد إدارة مكافحة المخدرات قوتها وعزمها في مواجهة هذه الآفة من قوة الدولة الأردنية ورسوخ مؤسساتها ومن إدراكها العميق لخطورة ملف المخدرات على أمن المجتمع ومستقبل أجياله... لذلك تولي الدولة الأردنية هذا الملف أولوية متقدمة وتتعامل معه بوصفه أحد أهم الملفات التي تمس أمن المجتمع وسلامته الأمر الذي انعكس في الدعم المتواصل الذي تقدمه لمختلف الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة والحد من انتشارها.

وفي هذا السياق... تلعب مديرية الأمن العام دورا أساسيا في دعم إدارة مكافحة المخدرات وتمكينها من أداء واجباتها على أكمل وجه من خلال توفير الإمكانات والموارد البشرية والتقنية اللازمة وتعزيز التنسيق بين مختلف الوحدات الأمنية بما يسهم في رفع كفاءة العمل الأمني وتطوير آليات التصدي لشبكات التهريب والترويج.

ولا يقتصر دور إدارة مكافحة المخدرات على الجانب الأمني فقط بل يمتد ليشمل الجانب الوقائي والتوعوي حيث تحرص الإدارة على تنفيذ برامج توعوية وحملات تثقيفية تستهدف مختلف فئات المجتمع خاصة فئة الشباب بهدف رفع مستوى الوعي بمخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها... كما تعمل على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية والإعلامية إيمانا منها بأن الوقاية تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الظاهرة.

ومن المهم التأكيد أن العمل في مجال مكافحة المخدرات يعد من أكثر الأعمال الأمنية حساسية وخطورة نظرا لما تتسم به هذه القضايا من خشونة وتعقيد وما يواجهه العاملون في هذا الميدان من تحديات حقيقية أثناء تعاملهم مع شبكات إجرامية منظمة تسعى بكل الوسائل إلى حماية نشاطها غير المشروع... فالمهام التي يضطلع بها رجال مكافحة المخدرات كثيرا ما تضعهم في مواجهة مباشرة مع مهربين وتجار مخدرات يتسمون بالجرأة والشراسة الأمر الذي يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة واليقظة والاستعداد الدائم.

ورغم هذه التحديات يواصل رجال مكافحة المخدرات أداء واجبهم بكل إخلاص وتفانٍ واضعين نصب أعينهم حماية المجتمع وصون مستقبل أبنائه من خطر هذه السموم... فجهودهم لا تقتصر على ضبط المهربين والمروجين فحسب بل تمتد كذلك إلى حماية الشباب من الوقوع في براثن التعاطي وفتح أبواب الأمل أمام من وقعوا في هذا الطريق من خلال البرامج العلاجية والتأهيلية المتاحة.

إن بناء مجتمع واعٍ بمخاطر المخدرات يمثل أحد أهم الأسلحة في هذه المواجهة فكلما ارتفع مستوى الوعي المجتمعي ضاقت المساحات أمام مروجي هذه السموم وتراجعت قدرتهم على استهداف فئات جديدة من المجتمع.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم تبقى حماية المجتمع من خطر المخدرات مسؤولية جماعية تتطلب اليقظة الدائمة والعمل المشترك فالمعركة مع هذه الآفة ليست معركة عابرة بل هي معركة مستمرة لحماية الإنسان وصون مستقبل الأجيال والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.



إدارة السير... خطوات ثابتة لتحقيق المنظور الملكي في الأمن المروري



العميد رائد شحاده المشاف
مدير إدارة السير

استنارة من الاهتمام الملكي بالملف المروري ، عملت مديرية الأمن العام على وضع الخطط والبرامج التي من شأنها أن ترفع مؤشر السلامة المرورية وتضع الأردن على خريطة الدول المصنفة عالمياً بالأمان المروري ، فجاء التطوير منسجماً مع لغة العصر المحاكية للتكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي، من خلال مضاعفة الجهود والمساعي الرامية للاهتمام بالشقين التوعوي والرقابي على حد سواء..

ولأن التوجيه الملكي جعل من ملف السلامة المرورية على سلم الأولويات الوطنية ، استجابت إدارة السير لتوجيهات قيادة جهاز الأمن العام بإدخال عدد من الإجراءات المرورية التطويرية والمعدات اللوجستية التي من شأنها تحسين الواقع المروري بمهنية وحرفية عالية تعكس الجدية والالتزام التام بتفعيل منظومة المرور بالشكل الأمثل وتطبيق قانون السير بالصورة التي تحقق المرجو منه، لا سيما في إطار الحد من الحوادث المرورية وانعكاساتها الإنسانية والحياتية والمجتمعية والاقتصادية .

ومما تقدم، يظهر جلياً ما عكسته هذه الجهود على احصائيات تقرير الحوادث المرورية السنوي الصادر عن ادارة السير لعام ٢٠٢٥، والذي حمل نتائج نجاح ايجابية تراكمية منذ تطبيق قانون السير المعدل ، وذلك بحماية [٣٣] روحاً بشرية ، بعد ان انخفض عدد وفيات حوادث السير خلال عام ٢٠٢٥ إلى [٥١٠] وفايات بعد أن سجل عام ٢٠٢٤ [٥٤٣] وفاة وبنسبة بلغت [١١,١٪]، فيما اتجه المؤشر الاحصائي نحو الانخفاض في العدد الكلي لحوادث السير بنسبة تجاوزت (٦٪) بالمقارنة بين عامي (٢٠٢٥ و ٢٠٢٤).

ولاعتبارات تتعلق بمنظومة السلامة المرورية، واصلت ادارة السير التركيز على قيمة حياة الانسان ووقف السلوك غير المرغوب فيه على الطرقات لا سيما اذا ما أشرنا بأن (٩٧٪) وأكثر من أسباب حوادث السير تعود الى العنصر البشري، فإننا حينئذٍ أمام نتيجة مفادها أنه لا بد من تقويم سلوك السائقين وردعهم القانوني عن ارتكاب المخالفات المرورية حفاظاً على حياتهم وحياة مستخدمي الطريق بصورة تضبط المشهد المروري وتعمل على تحسين البيئة المرورية، وعليه فقد تم العمل على تجويد وتطوير أدوات ضبط الرقابة المرورية من خلال إدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، تزامناً مع تجويد أدوات التوعية المرورية من خلال تكنولوجيا المحاكاة والواقع الافتراضي والعالم الرقمي، ذلك أنه ينبغي أن يكون الرادع





عن أي سلوك يضر بالذات وبالآخرين مسألة وعـي وثقافة وأخـلاق ، وأن يكون المسـير في الشارع العام عرضاً حياً ومباشراً للالتزام والثقافـة المروريـة ، حيـث أن المؤشـرات الإحصائية تشـير إلى التزام نسبة كبيرة من السـائقين بقواعـد وأولويات المـرور، مما انعكـس إيجاباً على الواقـع المروري والذي خلـق حالـة من الأمـن المروري وانسـيابية الحركـة المرورية، بفضـل الخطط المرورية المنفّذة من قبل كوادر إدارة السـير وتعاون مختلف الشركاء في العملية المرورية.

وكضمانـة لعدالـة القانـون ومراعاتـه للسـائقين الملتزميـن، فقد اتسـعت ادامة التواصل مـع المجتمع والمواطنين من خلال شـراكة مجتمعية متينة ، فقـد عمدت ادارة السـير الى فتـح قنـوات الاتصـال كافّة مع الجمهور سـواء من خلال القنوات المباشرة، أوعبر منصات التواصل الاجتماعي ، إضافة لاسـتقبال الملاحظات المرورية كافّة عبر رقم الواتس اب (٠٧٧٠٩٩٩٠٣٠) والذي يتعامل مع جميع الملاحظات والشـكاوي بسرية تامة ....

والآن حان الوقت لنحمي أبناءنا وأنفسنا ومجتمعنـا حتى ننعـم بـــ بيئـة مرورية آمنـة ... فـي كل بقعـة مـن بقـاع أردننـا الطاهـر .. يـداً بيد مـع رقيب السـير الذي اسـتمد اسـمه من مفهـوم الأمن والسـلامة .. ورسم منهج عمله من حماية الأرواح والممتلكات..

فـ طوبى لمـن عمـل بصمت ... بإنجـاز يـوازي الحضـور..

ودامـت راياتـك يـا وطنـي مرفوعة يا بلـد العـزّ .. وموطـن النشامى ...



دور المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة جرائم الإرهاب



العقيد نبيل يوسف المبيضين
مدير إدارة الشرطة العربية والدولية

مقدمة

تُعدّ ظاهرة الإرهاب الدولي من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي المعاصر، نظراً لما تنطوي عليه من تهديد مباشر لحياة الأفراد وأمن الدول واستقرارها. وقد اتخذت هذه الظاهرة صوراً متعددة، كخطف الطائرات واحتجاز الرهائن والاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين واستهداف المرافق العامة، مخلفةً خسائر بشرية ومادية جسيمة.

وتؤكد الممارسة الدولية أن الإرهاب بطبيعته جريمة عابرة للحدود، إذ قد تتوزع مراحل التخطيط والتجنيد والتدريب والتنفيذ بين عدة دول، بمشاركة عناصر من جنسيات مختلفة، الأمر الذي يعكس الطابع الدولي لهذه الجريمة ويبرز الحاجة إلى تعاون دولي منظم لمواجهتها.

وعلى الرغم من اقتران الإرهاب في بعض الحالات بالتطرف الديني أو العرقي، إلا أن هذا التطرف لا يمثل سوى دافع للسلوك الإجرامي، ما يستوجب تناول الإرهاب بوصفه جريمة دولية تمس الأمن العام للمجتمع الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، برز الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة الإرهاب الدولي. وبناءً عليه، يتناول هذا المقال تعريف الإرهاب أولاً، ثم دور الإنتربول في منع جرائم الإرهاب والوقاية منها، يلي ذلك دور الإنتربول في قمع هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها والقبض عليهم إما لمحاكمتهم وإما لتنفيذ العقوبة المقضي بها عليهم وهربوا من تنفيذها، وأخيراً استعراض أوجه التعاون بين الإنتربول والأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

مفهوم الإرهاب

لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من التوصل إلى تعريف موّحد ومتّفق عليه لمفهوم الإرهاب، وذلك نتيجة لاختلاف الرؤى السياسية والقانونية بين الدول بشأن طبيعة هذه الجريمة. وقد برز هذا الخلاف منذ وقت مبكر، كما ظهر في اتفاقية منع الإرهاب لعام ١٩٣٧م، التي لم تدخل حيز النفاذ.

وعلى الرغم من ذلك، تناولت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية بعض مظاهر هذه الظاهرة، ومن أبرزها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ التي عرّفت الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر.

وقدّم الفقه القانوني عدداً من التعريفات للإرهاب، تتفق في جوهرها على أنه استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية من خلال نشر الخوف والرعب بين الأفراد أو المجتمعات.

دور الإنتربول في منع جرائم الإرهاب

تضطلع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بدور مهم في دعم جهود الدول الأعضاء في منع الجرائم الإرهابية والحد من مخاطرها، وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الأمني بين الأجهزة الشرطية في مختلف أنحاء العالم.

ويتمثل هذا الدور في قيام المكاتب المركزية الوطنية التابعة للإنتربول في الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية، حيث



يتم تحليل هذه المعلومات من قبل مختصين وخبراء بهدف تحديد أنماط الجرائم الإرهابية واستخلاص المؤشرات الدالة عليها.

كما تُـدرج هذه البيانات في قواعد بيانات دوليـة متخصّصـة تتضمـن معلومـات عن العناصـر والتنظيمـات الإرهابيـة وأسـاليب عملهـا، ليصـار بعد ذلك إلـى تعميمها على المكاتـب المركزيـة الوطنيـة عبـر قنـوات الاتصال الخاصة بالإنتربول، الأمر الذي يسهم في تمكين الأجهزة الأمنية من اتخاذ التدابير الوقائية المناسـبة والحد مـن وقوع الجرائم الإرهابية.

دور الإنتربول في قمع جرائم الإرهاب

يقوم الإنتربول أيضا بقمع جرائم الإرهاب وتعقّـب مرتكبيـه، وذلك عن طريـق إصدار الأمانـة العامـة للإنتربـول بإصدار نشـرات دوليـة حمراء « وهي الخاصـة بأخطر الجرائم والمجرميـن»، وذلك بناء على طلب يقدم لها بواسـطة أحد المكاتب المركزية الوطنية لأي من الـدول الأعضاء بالمنظمـة، وتصدر هذه النشـرة من أجل ملاحقة الإرهابيين الهاربين خارج حدود الدول التي ارتكبوا فيها جرائمهم سـواء كانـت ملاحقـة قضائيـة لتنفيذ حكم قضائي صدر ضد الإرهابي في غيبته، أو كان مجرد أمر بالتوقيف والقبض ضد هارب متهم (وليس مدان) بارتكاب جرائم إرهابية.

ويجـب أن تحتوي هذه النشـرة – وكذلك الطالب الذي بسـببه صدرت النشـرة الحمراء – علـى كل البيانـات والمعلومـات الخاصـة بالإرهابـي الهـارب مثـل اسـمه وصورتـه الفوتوغرافيـة، وسـنّه وبصمـات أصابعـه، والجريمـة المتهـم فيها أو الحكـم القضائي الصـادر ضده وصـورة هـذا الحكـم، ومواد الاتهـام أو مـواد العقوبـات الصـادرة ضده والقيـد والوصف للجريمـة، وكل ما يفيد من أن هذه الجريمة ليسـت سياسية أو عسكرية أو دينيـة أو عنصرية والتي تخـرج عن مجال اختصـاص وعمـل الإنتربـول، وتقـوم هذه الأمانـة العامة بعـد ذلك ببث هذه النشـرة الدوليـة الحمـراء إلـى كل مكاتـب الإنتربول الوطنية في الدول الأعضاء.

وفي حالة ضبط الإرهابي في أي من هذه الدول الأعضاء يقوم المكتب المركزي الوطني للإنتربول الواقـع بها بإبـلاغ الأمانة العامة، أو بإبـلاغ الدولة الطالبة، وعلـى الدولة التي ضبطـت الإرهابـي الهارب أن تتصـرف وفقا للإجراء الذي طلبته الدولة الطالبة في الطلب المقدم منها للأمانة العامة والذي صدرت به هذه النشرة الدولية. وهذا الإجراء لا يخرج عن أمرين هما:

١. أن تطلب الدولة الطالبة من الدولة الضابطة القبض على الإرهابي الهارب الموجود لديها.

٢. أن تطال الدولة الطالبة من الدولة الأخرى الموجود الإرهابي الهارب على أراضيها مجرد إبلاغه بوجوده فقط.

وفي كلتا الحالتين فإن الدولة الطالبة عليها أن تتخذ الوسائل المناسبة (الدبلوماسية- القضائية) لاستعادة الإرهابي الهارب الموجود على إقليم الدولة الأخرى، ويتم التسليم في هذه الحالة على أي من الأساسين الآتيين:

١) المعاملة بالمثل.

٢) اتفاقية تبادل تسليم مجرمين نافذة وسارية المفعول بين الدولتين.

وفي حالة عدم وجود أي من هذين الأساسين نرى أنه يجب تبادل التسليم بين هاتين الدولتين على أساس أنهم أعضاء في منظمة الإنتربول وأن دستور هذه المنظمة هو معاهدة دولية شارعه موقع عليها من الدول الأعضاء، وأن من أهم المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها دستور المنظمة مبدأ مرونة وعالمية التعاون الدولي الشرطي، ومبدأ مكافحة جرائم القانون العام (وجرائم الإرهاب من هذا النوع).

وبالتالي فإننا نرى أن دستور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية يصلح أساسا لتبادل تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء فيها في حالة عدم وجود اتفاقية دولية سارية المفعول أو عدم وجود حالات معاملة بالمثل سابقة بين هذه الدول.

شراكة منظمة الإنتربول ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

يشهد التعاون بين الإنتربول ومنظمة الأمم المتحدة تطوراً ملحوظاً في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يسهم هذا التعاون في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة هذه الظاهرة.

ففي عام ٢٠٠٦ عزز مكتب الإنتربول لدى الأمم المتحدة في نيويورك التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، وشارك ممثلو الإنتربول في إعداد الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المرتبطة بها، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يتعاون الإنتربول مع مجلس الأمن الدولي، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ قراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، من خلال إصدار نشرات خاصة بالأشخاص والكيانات الخاضعين للعقوبات الدولية، الأمر الذي يسهم في دعم جهود الدول في تعقب الإرهابيين ومنع تحركاتهم عبر الحدود.

الخاتمة

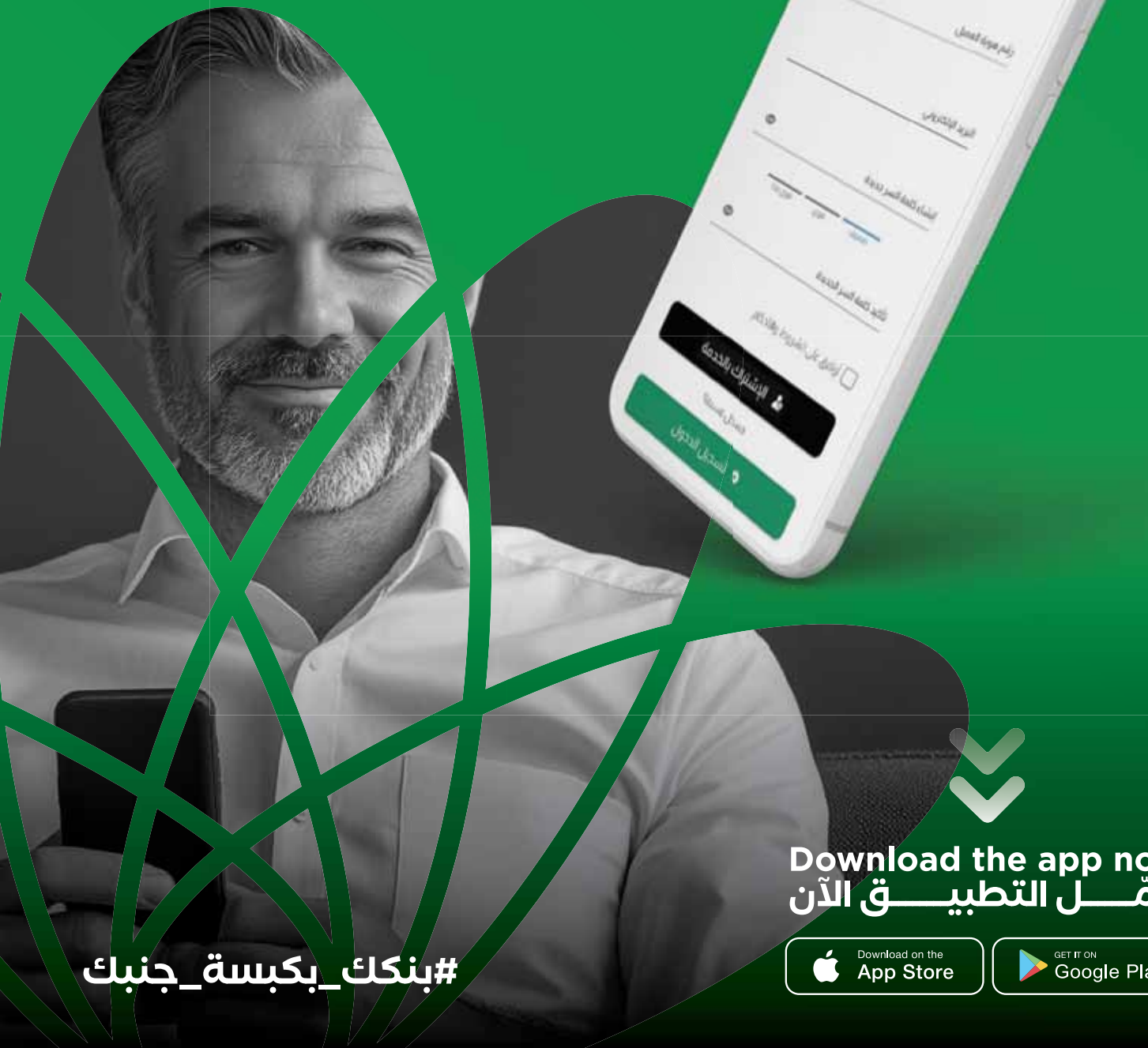
يتضح مما سبق أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) تؤدي دوراً محورياً في دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تعزيز التعاون الشرطي بين الدول، وتبادل المعلومات الأمنية، وإصدار النشرات الدولية الخاصة بملاحقة المجرمين.

كما أن التعاون بين الإنتربول ومنظمة الأمم المتحدة يعزز من فعالية الجهود الدولية في مواجهة الجرائم الإرهابية، ويؤكد أهمية العمل الجماعي والتنسيق بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي. وفي ظل التطور المستمر في أساليب الجماعات الإرهابية، تبرز الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون الدولي وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية، بما يضمن مواجهة فعالة لهذه الجرائم والحد من مخاطرها على الأمن والسلم الدوليين.

بنـك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

Open Your Account Easily

افتح حسابك بكل راحة



Download the app now
حمّـــل التطبيـــق الآن

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

#بنكك_بكبسة_جنبك

إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين:

استمرارية في تقديم الخدمات الأمنية والإنسانية للمتقاعدين





العقيد فاضل فريحات
مدير إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين

في الخامس عشر من شهر شباط في كل عام، نحتفل بيوم الوفاء للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، حيث يأتي الاحتفاء بهذا اليوم بعد صدور الارادة الملكية السامية بتخصيص هذا اليوم تقديراً لتضحيات رفاق السلاح وعطائهم في حماية امن الوطن والمواطن واستذكاراً لبطولاتهم وتكريما لهم كشركاء فاعلين في مسيرة البناء والنمو والتطور وتأكيدا على مكانتهم الراسخة في المجتمع.



وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وحرصا من مديرية الأمن العام على رفع مستوى الخدمات المقدمة لمتقاعديها والتواصل الدائم معهم ومتابعة شؤونهم، تم في عام ٢٠٢٠ استحداث إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين لتكون حلقة الوصل بين مديرية الأمن العام والمتقاعدين، بما يضمن تقديم الخدمات الأمنية والإنسانية كافة لهم وفق أعلى المعايير والمستويات.

ومنذ تأسيسها حرصت إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين على الإشراف على شؤون المتقاعدين العسكريين وتقديم الخدمات لهم من خلال إدامة التواصل مع المتقاعدين من الرتب كافة وإبقائهم في دائرة اهتمام الجهاز ورعايتهم إلى أقصى درجة ممكنة، توظيف خبراتهم للاستفادة منها في المعاهد التدريبية التابعة لمديرية الأمن العام والمؤسسات الوطنية وتسهيل إجراءات انجاز معاملاتهم في مديرية الأمن العام وإدامة التنسيق مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى فيما يتعلق بمتقاعدي



الأمن العام وتسهيل تمكين المتقاعدين العسكريين من المشاركة في قوات حفظ السلام وفقاً للأسس والمعايير التي تحددها الأمم المتحدة وتيسير تقديم الدعم المادي للمصابين العسكريين المتقاعدين وذوي الشهداء وتنسيق عملية إشراك وتنسيب أبناء المتقاعدين لبعثات التعليم الممنوحة من جهاز الأمن العام الداخلية والخارجية وفقاً للتعليمات المحددة وبالتنسيق مع الإدارات المختصة ، إضافة إلى تقديم التسهيلات الممكنة للمشاريع الاستثمارية التي يبادر بها المتقاعدون ضمن القوانين والتعليمات المعمول بها.

وبتوجيهات من قيادة جهاز الأمن العام، حرصت الإدارة على توسيع قاعدة خدماتها المقدمة للمتقاعدين في مختلف المجالات لتشمل الرتب كافة وفي جميع مناطق المملكة، من خلال وجود مكاتب فرعية في مديريات الشرطة كافة بما يضمن البقاء على تواصل مستمر والتسهيل على المتقاعدين في الحصول على الخدمات المختلفة بكل سهولة ويسر.

ومن أبرز الخدمات التي تقدمها إدارة شؤون المتقاعدين العسكريين هي تقديم الخدمات الإلكترونية للمتقاعدين وتسيير بعثات الحج والعمرة وبعثات الحج المسيحي والمشاركة في برامج الدراسات العليا لدى أكاديمية الشرطة الملكية والتعيين والاستخدام لدى مكاتب الارتباط والمنح الدراسية والبعثات الخارجية لأبناء المتقاعدين، إضافة إلى اشراكهم في الدورات والبرامج التدريبية للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم التي اكتسبوها خلال مدّة عملهم في مديرية الأمن العام.

إن المتقاعدين العسكريين هم بيت الخبرة كما وصفهم جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين – حفظه الله – وهم موضع الاهتمام والرعاية من لدن مديرية الأمن العام التي تؤمن يقينا أهمية التقدير والوفاء لمن كان لهم دور في بناء نهضة الوطن ومسيرته والمحافظة على أمنه واستقراره في كلِّ الظروف، ولمن ضحّوا بسنوات أعمارهم وقدّموا تضحيات جسام في سبيل رفعة الوطن وصون كرامته.



وحدة أمن الملاعب...

حين يصبح الأمن روحاً تسري في مدرجات الوطن



العقيد الركن فادي كمال أبو خيط
قائد وحدة أمن الملاعب

حين نقرأ عن تأسيس الوحدة في عام ٢٠١٦م، يبدو الأمر وكأنه قرار إداري عادي، لكن الحقيقة أعمق بكثير؛ كان الأمر ولادة روح جديدة داخل ملاعب الأردن، روح تعرف كيف تحاور الجماهير، وكيف تحتوي الحماسة، وكيف تحوّل الانفعال إلى انضباط، والاندفاع إلى احتفال.

إنها وحدةٌ لا تكتفي بارتداء الزي العسكري، بل ترتدي معها فلسفة مختلفة: أن يكون الأمن إنسانياً قبل أن يكون إجراءً، وأن تتعامل مع اللاعب وكأنه ابنها، ومع المشجع كأنه أخ لها، ومع المدرج وكأنه بيت العائلة الأردنية الكبير، لذلك لم تكن الدورات التدريبية التي خضع لها أفرادها مجرد حصص تعليمية، بل كانت محطات لصقل الوعي، وتعزيز القدرة على أن يظل القلب مفتوحاً حتى في لحظات التوتر.

ومع مرور السنوات، لم تعد الوحدة مجرد «جهة أمنية»، بل أصبحت شريكاً حقيقياً في الرياضة الأردنية، جلست مع الاتحاد الأردني لكرة القدم، وفتحت أبوابها للجنة الأولمبية، وأصغت لروابط المشجعين، ومدّت يدها للأندية والإداريين، لتقول بلغة واضحة: الأمن ليس وصياً، بل رفيق درب.

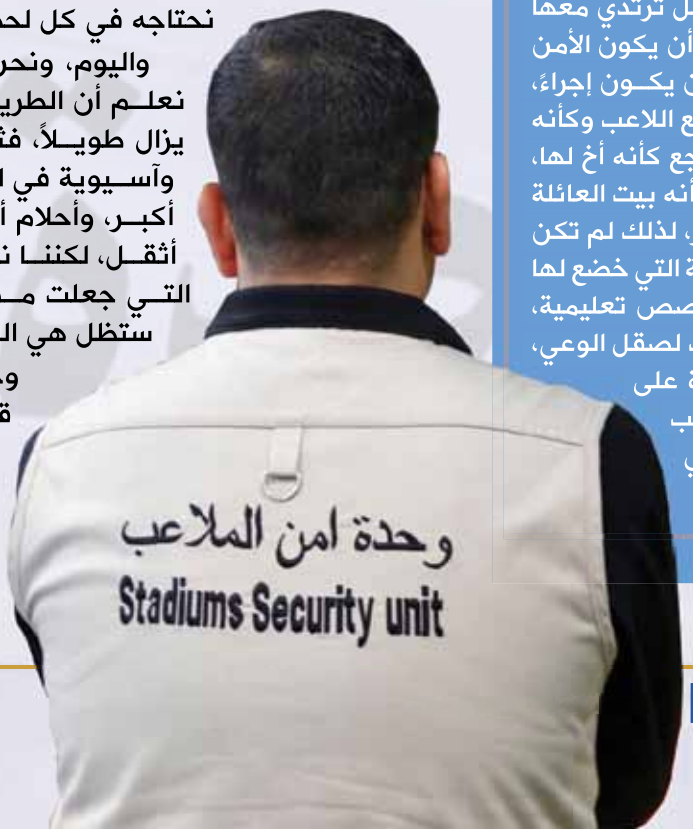
والنتيجة؟ ملاعب أقل ضجيجاً في الفوضى، وأكثر امتلاءً بالفرح، ومدرجات خالية من الشتائم والعبارات الجارحة، وحاضنة لأغانٍ تنبض بالانتماء، وصروح رياضية ترفع اسم الأردن عاليًا، وتثبت أن الانتماء يمكن أن يكون رياضةً بحد ذاته.

لقد أثبتت وحدة أمن الملاعب حضورها في مناسبات عربية وآسيوية ودولية، من بطولة الأندية العربية لكرة السلة إلى تصفيات كأس العالم لكرة القدم، ومن الجودو إلى كرة اليد والطائرة، حتى المصارعة والجوجيتسو، ففي كل مرة كانت الوحدة هناك، لا تظهر في الصورة، لكن أثرها حاضر في تفاصيل التنظيم، وفي لحظة دخول الجماهير وخروجها، وفي أعين طفل يلوح بعلم الأردن مطمئناً أن الفرح لن يتعكر.

هي قصة نجاح لا تُقاس بعدد البطولات التي أُقيمت تحت إشرافها، بل تُقاس بمدى ثقة الناس بها، وحين تصبح الثقة عادة، يصبح الأمن جزءاً من نسيج اليوميات، لا نشعر بوجوده لأنه يحيط بنا كالأكسجين، نحتاجه في كل لحظة لكننا لا نراه.

واليوم، ونحن نتأمل المستقبل، نعلم أن الطريق أمام الوحدة لا يزال طويلاً، فثمة بطولات عالمية وآسيوية في الأفق، وثمة جماهير أكبر، وأحلام أعرض، ومسؤوليات أثقل، لكننا نعلم أيضاً أن الإرادة التي جعلت من ملاعبنا بيئة آمنة ستظل هي البوصلة.

وحدة أمن الملاعب، قصيدة أمن تُلقى في مدرجات الوطن، بيتها الأول «الأمان»، وقافيتها







«الإنسان»، ومن يتأمل في رحلتها، يدرك أن الرياضة بلا أمن جسد بلا روح، وأن الأمن بلا إنسانية جسد بلا قلب.

وبينما تتهادى الكرة على البساط الأخضر كحلم يتهادى بين الأقدام، وترتجّ المدرجات بأناشيد الوحدة، وتعلو صافرة البداية نغمة أملٍ تتجدّد، تُكتب لوحة مجد أخرى بعزيمة الرجال.

فليبقَ الأردنُ- بتأييد السماء وعزيمة القادة- واحةَ السلام وعنوانَ العطاء، يحرسُه القائد الهاشميّ، جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بقلب الأب وعين الحكيم، ويسير بظله ولي عهده الأمين نحو غدٍ أكثر إشراقاً، ويبقى الدعاء شاهداً على هذا العطاء: اللهم احفظ الأردن وأهله، واحمِ قيادته، وارعَ هذه المسيرة المباركة التي تُكتب بحروف من نور.



الأمن العام... حين يُكتب الوطن بسواعد الأوفياء ودماء الشهداء



العقيد إياد نايف العمرو
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

منـذ أن بزغ فجر الدولـة الأردنية الحديثـة، كان الأمن الركيزة الأولى التي قام عليها بنيان الوطن، والسياج الذي حمى استقراره، وأرسـى قواعد الطمأنينة في ربوعه فجاء تأسـيس مديرية الأمن العـام ترجمة حقيقية لرؤية قيادية حكيمة، أدركت أن لا تنمية بلا أمن ولا استقرار بلا رجال يسهرون ليحيا الآخرون بأمان.

تأسـس جهاز الأمن العام ليكون عنواناً للهيبة والنظام، ودرعاً يحمـي المجتمع مـن كل ما يهدد أمنه وسـلامته، ومنـذ اللحظة الأولـى لم يكن هذا الجهاز مجرد مؤسسـة تنفيذية، بل كان نهجاً وطنياً متكاملاً يقوم على سيادة القانون، واحترام الإنسان، وخدمة المجتمع بـروح المسـؤولية والانتماء، وقد ارتكزت فلسـفة عمله على تحقيـق التوازن بين فرض القانـون وحماية الحقوق، ليبقى المواطن محور الاهتمام وغاية الجهود.

وعلـى امتداد السـنوات تطور الأمـن العام مواكبـاً لمتغيرات العصر، فانتقل من أسـاليب العمل التقليدية إلى منظومات حديثة متقدمة، تعتمـد علـى التكنولوجيـا والتدريـب النوعي والكفاءة العالية، فشهدت مديرية الأمن العام تحديثاً مستمراً في بنيتها التنظيمية، واستحداث وحـدات متخصصـة قـادرة علـى التعامل مع مختلف التحديات الأمنية سـواء كانت جنائية أو مرورية أو إنسـانية، الأمر الذي عزز من قدرتها على الاسـتجابة السـريعة والفعالة في مختلف الظروف.

كمـا أولـت المديرية اهتماماً كبيـراً بتأهيل كوادرها، فكان الاسـتثمار في العنصر البشـري أحد أهم ركائز نجاحها، حيث خضع منتسـبوها لبرامـج تدريبيـة متقدمـة داخـل المملكـة وخارجها، ما أسـهم في رفع مستوى الاحترافية لديهم وجعلهـم قادرين علـى أداء واجباتهم بكفاءة واقتدار، ولم يغفل الأمن العام عن دور الشـراكة المجتمعية، فعمل على تعزيز جسـور الثقة مع المواطنين، إيماناً بأن الأمن مسؤولية مشتركة.

ولم تقتصر رسـالة الأمن العـام على حفظ الأمـن فحسـب، بـل امتـدت لتشـمل جوانب إنسـانية واجتماعية متعددة، من خلال تقديم العـون للمحتاجيـن وإغاثـة الملهوفين، حيث يكون الواجـب عنواناً والتضحيـة طريقاً، وفي أوقات الأزمات والكوارث كان رجال الأمن العام في طليعة الصفوف، يقدمون نموذجاً مشـرفاً في التضحية والإيثار.

وفي خضم هذه المسـيرة المضيئة، سُطّرت أعظم صور البذل والفداء، حين ارتقى شـهداء الأمـن العـام، أولئك الذيـن قدّمـوا أرواحهم













الطاهرة فداءً للوطـن، وكتبوا بدمائهم الزكية أسـمى معاني الوفـاء والانتماء، لـم يتراجعوا يومـاً ولـم يهابـوا خطراً بـل كانـوا دائماً في الصفـوف الأولى يواجهون التحديات بعزيمة لا تلين، وإيمان راسـخ بأن حماية الوطن شرف لا يضاهيه شرف.

لقد كانت تضحياتهم نبراسـاً يضيء طريق الأجيـال القادمـة مـن رجـال الأمـن، ودافعـاً لمواصلة المسيرة بكل قوة وثبات، فكل شهيد هو قصة بطولة وكل قطرة دم سالت على ثرى الوطن هي عهد متجـدد بأن تبقى راية الأردن خفاقة عالية.

إن شهداء الأمن العام قصة وطن يُروى بدم الشـجعان وراية عز سـتبقى مرفوعة ما بقيت فـي هذه الأرض قلوب تنبض بحب الأردن، هم الأحياء في ضمير الأمة الحاضرون في كل إنجاز، والراسخون في ذاكرة المجد.

وهكـذا تبقـى مديريـة الأمن العـام، على العهـد حارسـة للأمـن، وصانعـة للاسـتقرار، وسـنداً للوطن في كل الظروف... مسـتلهمة قوتها من تضحيات شـهدائها، وماضية بثبات نحو مستقبل أكثر أمناً وإشراقاً.



الكرامة في سردية الأردنيين



العميد المتقاعد
محمد عايد أبو عواد

للكرامة في الوجدان الأردني معان عميقة عظيمة لما تحمله من مشاعرَ عزةٍ وشرفٍ في كبرياء النفس وقيمتها، وهي في السردية الأردنية نقش بطولي على صفحات التاريخ الأردني تظل ذكراها مطلةً علينا مع نسائم بداية كل ربيع من كل عام زهواً يتباهى بكبرياء دم أرجواني زكي, وبتضحيات جسّام سطرها في الذاكرة الأردنية نشامى الجيش العربي يتردد صداها بتشاركية اجتماعية, يوثقها مؤرخوهم وباحثوهم وفنانوهم بالكلمة المكتوبة والمنطوقة كمشروع توثيقي مرجعي توعوي وتربوي في ثقافتهم من كتب تاريخية وتربوية، وفنون أدبية (شعراً ونثراً وقصصاً) وروايات واغانٍ ومسرحيات، وفي وسائل الإعلام خطباً واحتفالات، وندوات ومقالات ودراسات, ومسلسلات تلفزيونية وافلام تمثيلية وثائقية, ورسومات وصور وغيرها، لأنها جزء من سرديتهم التاريخية التي شكلت مصدراً من مصادر فخارهم واعتزازهم وفرحهم، وحالة الهام لهم ولاجيالهم، اذ اسهمت في بناء وعي وطني راسخ في الثبات والصمود والانتصار تعزيزاً لهويتهم الوطنية ومنعة وطنهم.

وتظل الكرامة حاضرة في سردية الأردنيين وفي وجدانهم وذاكرتهم لما حملته من ترجمة حقيقية في صدق الإنتماء وقوة الشكيمة والقدرة على انتزاع النصر, لما شكّلته لهم من هوية وقصة وطن ورمز من رموز طموحاته وحقائق نجاحاته, كعلامة فارقة تؤكد أن الدفاع عن الوطن وسيادته واجب وليس خياراً، وأن الصمود والانتصار فيها جاء جزءاً من حكاية الأردن ومسيرته التاريخية وسرديته العسكرية الزاهية بألقِ كبريائها ومهابة صورتها العابقة بصدق الانتماء والعزيمة والكفاءة واقتدار النشامى، وقد جسّدت تاريخاً عظيماً نابضاً باسم الأردن الصغير في مساحته، الكبير بحكمة قيادته ووعي شعبه وإرادة رجاله الواقفين خلف قيادتهم بتماسكٍ راسخٍ يترجم الوعي والكبرياء بحكمة عقلانية واتزان وثبات وإقدام وفداء وبانضباط دفاعي يحمي الوطن ومواطنيه عند كل المنعطفات، ورد التهديدات والعاديات عنه بعيداً عن المساومات أو المزايدات في مرحلة عربية شديدة الإحباط والاضطراب مثقلة بالهزيمةِ والانكسار.

لقد جاء العدوان الإسرائيلي يوم الكرامة على الأرض الأردنية وإنسانها وعلى الجيش العربي والدولة الأردنية بذرائعَ لقتل كرامة الوطن وشعبه وإطفاء جذوة الصمود عنده، وفي ظل ظروفٍ استثنائية صعبة وقاهرة لإملاء شروط عدوانية احتلالية تفرض تسوية سياسية تُمليها إسرائيل على الأردن ترسيخاً لسيطرتها وهيمنتها، إلا أن المعركة الكرامة في أحداثها ونتائجها حملتنا إلى سرديةٍ تتساوى في معناها مع قيمة هذا الحدث الذي جاء مفصلياً وحاسماً، امتزجت فيه البطولة والشهادة مع مبادئ الرسالة والشعور بالكرامة، ما جعلها في سرديَّتها التاريخية تبرز أهمية الصمود والتضحية والإصرار تحقيقاً للانتصار بعد قتالٍ ضارٍ دامَ خمسَ عشرةَ ساعة، برزت فيه دروس تعبوية مستفادة كتبها النشامى فصلاً جديداً في سفر بطولاتهم وتاريخ أمجادهم، وسجلوا نصراً اطاح باسطورة الجيش الذي لا يقهر وبتفوقه العسكري، وصوّر حالته الذليلة ومكابدته في محاولات إخلاء قتلاه وجر آلياته المدمرة من ساحة المعركة.

كما عكست هذه الواقعة حقيقة نشامى الجيش العربي وتميّزهم في الدفاع عن وطنهم ، وأداء دورهم ومسؤولياتهم بالكفاءةِ والاقتدار وبحرفية وعزيمة لا تلين، وجهد مستبين، وتضحيات بطولية أكسبتهم النصر المبين الذي حاز إعجاب القاصي والداني, ورسم للأردن اسماً وصورة ومكانة عربية وعالمية ، وكان النصر بتفاصيله وأثره المعنوي والعسكري والسياسي فاعلاً مؤثراً وحاضراً في سردية الأردنيين بعامة ونشامى الجيش العربي بخاصة، لما شكّله من رمزية لحالة تاريخية ستظل تردد معانيَّ البطولة والتضحية عند نشامى





الجيش العربي, وما رسخته من تماسك في اللُحمة الوطنية بين أبناء الأسرة الأردنية كعنصرٍ مهمٍ يساعدم في تحقيق النجاحات وصناعة الفرح المشترك دون تشكيك أو تخوينٍ أو تزييف.

إنّ معركة الكرامة بنصرها ليست مجرد حدث عسكري عادي، وتفوق عابر وإنما ترجمة صادقة لحقائق الروح الأردنية الأصيلة التي تجسد رسالة الأردن التاريخية وتبقيها متجذرة محفورة في الوجدان الأردني،ماثلة الحضور والسيادة في تاريخنا الأردني وسرديتنا المُشعة بنور الفخر والعطاء وروح التضحية والفداء، مؤكدة أن الأردن قادرٌ على مواجهة التحديات بقوة وصلابةٍ وشموخ، وبقدرة على تجاوز كل صعب ليظل الأردن قوياً حاضراً ثابتاً بعزم الأوفياء في مواجهة التحديات وحماية السيادة والكرامة الوطنية .

وإذا كانت الكرامة واحدة من روايات الأردن ومحطة من محطاته المضيئة بسجلها الحافل بذاكرة الزمان والمكان والإنسان فإنها لن تكن الوحيدة وليست نهاية الحكاية...فالقصّة الكبيرة يكتبها الأردن مجداً وكبرياء في محطاتٍ تتجددُ وتتعدد عبر مسيرة وسردية ثرية غنية بالعزّ والفخار، والنهضة والازدهار، والكرامة والكبرياء، تؤكد الذات الأردنية وهويتها الوطنية الموسومة بصدق الانتماء تحت شعار: اللّه.. الوطن.. الملك.. مصدر الفخار الدائم لهم.



ليست مجرد ذكرى



العميد المتقاعد الدكتور
عديل أحمد الشرمان

يوم تأسيس الأمن العام، هي ليست مجرد ذكرى، بل هي محطة من أكثر المحطات أهمية، حيث نجد أنفسنا مرغمين وفاء وعرفانا بالتوقف عندها قليلا قبل أن نواصل الطريق، نتوقف عندها فخرا بعظيم الإنجازات وما حققه هذا الجهاز الكبير في منظومة الأمن الوطني، وفي منظومة أمن واستقرار الوطن.

يعد جهاز الأمن العام أحد أهم أركان الدولة، وأحد أهم مقومات نهضتها ومسيرتها التنموية، وقد كان له دوراً بارزاً في هذه المسيرة لأنه امتلك القدرة على تحديد أولويات الدولة، وترتيبها حسب المستجدات، ووضع الخطط للتنفيذ الفعلي لهذه الأولويات دون تضييع الوقت بعيدا عن الأداء والأعمال الارتجالية العشوائية، وقد أدرك أن ليس للفزعة مكان في عالم باتت فيه الحسابات أكثر دقة وحساسية، وتسبق المشاعر والشعارات الزائفة.

لقد أصبح هذا الجهاز جهازا عصريا واكب المتغيّرات والتهديدات والظروف الداخلية، وأسهم بما توفر لديه من علم ومعرفة وكفاءات أمنية في المحافظة على الأردن كبيئة آمنة في وسط محيط ملتهب، محيط ألقى بضلاله وانعكاساته السلبية على الساحة الداخلية، فكان بما توفر لديه من الخبرة عاملا من عوامل الوحدة والتماسك الداخلي، وقد حوّل المحن إلى منح وضعت الأردن في مقدّمة الدول التي تتمتع بالأمن والاستقرار.

لقد أصبح جهاز الأمن العام اليوم بيتا للعلم والمعرفة، حيث يضم أعدادا كبيرة من حملة الشهادات العلمية بمختلف مستوياتها إلى جانب ما يتمتع به العاملون فيه من خبرات أمنية عالية الحرفية والمهنية، وبشكل جعل منه جهازا له دور فاعل وإسهامات بارزة على الصعيدين المحلي والدولي، وأسهم في وضع الأردن على لائحة الدول الأكثر أمنا واستقرارا.

ولم تقتصر مهام هذا الجهاز على أداء أدواره التقليدية في حفظ الأمن، بل واكب المستجدات في مجالات الحداثة والتحول الرقمي، ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، واستخدام أحدث الأجهزة والمعدات، وبات في مقدّمة أجهزة الدولة تسهيلا وتيسيرا على المواطن، وتقديم الخدمات له بشكل سريع ومثالي، وهذا أسهم في تحسين صورته في أذهان المواطنين، وبناء جسور متينة معهم، وعزّز من ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

في يوم تأسيس الأمن العام يقف الأردنيون



جميعاً احتراماً وتقديراً للدور الذي لعبه هذا الجهاز على مدى عقود من الزمن، وهو يقدم الأرواح رخيصة للذود عن أمن الوطن وحماه، حيث كان شهداء هذا الجهاز الأبرار رحمهم الله، وأعداد المصابين منه شاهداً على عظيم البذل والتضحيات، ودليلاً على حجم الإخلاص لأمانة المسؤولية، والواجب الملقاة على عاتقه.

لم يصل هذا الجهاز بها الكم والنوع من التقدم والنجاح الدائمين لولا الدعم الكبير، والتوجيه المستمر، والثقة العالية من قياداته العليا كي يبقى في طليعة أجهزة العالم الأمنية تطوراً وتقدماً وعصرية، ومنارة لأمن الوطن واستقراره، والعين الساهرة التي تبقى يقظة مفتوحة لتنام من حولها عيون الأمهات والأطفال بهدوء وأمان.

حاضنات الأعمال الرقمية في المؤسسات الإصلاحية كأداة مبتكرة للتمكين المجتمعي المستدام

برنامج «صُنع بعزيمة» ـ أنموذجًا ـ



المقدم رائد هاني السعودي
إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل

لم يعد السؤال الأكثر حضورًا في المؤسسات الإصلاحية سؤالًا حقوقيًا فقط، ولا إداريًا فحسب؛ بل صار سؤالًا اقتصاديًا–أمنيًا بامتياز، ألا وهو: كيف نصون المجتمع على المدى البعيد؟ وكيف نُضعف دوافع العود الجرمي، لا عبر التشديد وحده، بل عبر إنتاج بدائل حياة لا تتوقف عند التحديات، بل تنظر إليها كدوافع تنهض بأدوات الإنسان؟ هنا تبرز فكرة حاضنات الأعمال الرقمية داخل المؤسسات الإصلاحية كحلٍّ مبتكر وجاد، يشتبك مع جذور المشكلة بدل أن يدور حول أعراضها. الفكرة بسيطة في عنوانها، عميقة في أثرها: الانتقال من "تدريبٍ ينتهي عند الشهادة" إلى نموذج أعمال متكامل يبدأ من المهارة، ولا ينتهي إلا عند السوق، ضمن سلسلة قيمة واضحة Business Model & Value Chain ، تُدار بعقلية الريادة لا بعقلية النشاط الروتيني، وتربط الهدف بالغاية النهائية لا بالنشاط.

- من ورشة تدريب... إلى وحدة إنتاج تعمل بمنطق السوق لسنوات طويلة، كانت البرامج التدريبية في كثير من المؤسسات تُقدّم مهارةً مُقدَّرة، لكنها لا تُجيب عن السؤال الحاسم: أين سيذهب المنتج؟ ومن سيشتريه؟ وما الذي يضمن الاستمرارية بعد الإفراج؟

أما نموذج الحاضنات الإنتاجية الرقمية فيقلب المعادلة: يُحوّل المشاغل الحرفية من "مساحة تدريب" إلى وحدات إنتاج تعمل وفق متطلبات السوق: جودة، زمن تسليم، فهم العميل، وتطوير المنتج. العقبات هنا ليست عذرًا... بل مدخلًا للاستثمار وبناء قيمة.

- "صُنع بعزيمة": حين تصبح التكنولوجيا جسرًا بين الإصلاح والمجتمع ضمن هذا التحول الواعي، قدّم برنامج "صُنع بعزيمة" نموذجًا أردنيًا بملامح ريادية واضحة منذ عام ٢٠٢٢: ربط مهارات النزلاء بمنتجات قابلة للتسويق، ثم فتح بوابة العرض والبيع عبر منصات رقمية حقيقية، ليصبح العمل داخل المؤسسات الإصلاحية اقتصادًا مصغّرًا منضبطًا، لا تمرينًا عابرًا.

وكان فوز فريق «صُنع بعزيمة» المشرف على العملية التسويقية مؤخرًا بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي إنجازًا مشرّفًا، منح هذا الفريق اعترافًا مستحقًا بنجاعة التصور التنموي. الفارق الجوهري هنا أن التكنولوجيا لم تُستخدم كواجهة تجميلية، بل كبنية تشغيل: منصة رقمية، عرض احترافي، سردية إنسانية متزنة، وأدوات حديثة تنقل المنتج من "رفّ داخلي" إلى "سوق فعلي"، دون أن تفقد المؤسسة هيبتها أو تفقد العملية الإصلاحية معناها.

- ماذا يتعلّم النزيل في الحاضنة الرقمية؟

في هذا النموذج، لا يتعلم النزيل "حرفة" فقط؛ بل يتعلم منطق العمل: والمهنة عبر الإنتاج الفعلي لا المحاكاة، كما يلتزم بمعايير جودة تُشبه السوق الحقيقي، ويفهم احتياج الزبون، ويقرأ ذائقته، ويُحسن الاستجابة لها، من خلال منظومة مرنة تشمل: تصنيع، تشطيب، تغليف، تسعير، تسويق، وهكذا لا يعود المنتج "قطعة مصنوعة"، بل يصبح ثمرة مسار من المسؤولية والانضباط والتعلّم.

- القيمة هنا ليست مالية فقط... بل أمنية أيضًا قد يبدو الحديث عن المبيعات والدخل لافتًا، لكن الأهم هو ما يحدث في العمق:

العمل المنتج يعيد بناء صورة الذات، ويرفع الثقة، ويُعيد تشكيل العلاقة مع المجتمع، ويزرع شعورًا بالكرامة والقدرة على الإنجاز—وهي عناصر تُعد، في العلوم السلوكية، من أقوى محددات الابتعاد عن العودة للخطأ.

ومن زاوية أمنية أوسع: حين يمتلك الفرد مهارة وسوقًا، يصبح لديه ما يخسره إن عاد، ويصبح لديه ما يحميه من الانزلاق: دخل، معنى، شبكة تعاملات، وهوية مهنية كما أنها تُخرج المجتمع من موقع الوعظ إلى موقع الفعل ضمن مسار إصلاحي يثبت أن الفرصة الثانية ممكنة ويمكن قياسها وتطويرها دون ان يكون الدعم تعاطفًا عابرًا.

خطوة نحو الحياة...!!!



المقدم نبيل حسن الرواشدة
إدارة مكافحة المخدرات

قـد يمر الإنسـان في حياته بلحظـات ضعف... وقـد يخطئ الطريق أحيانـا... لكن الحقيقة التي يجب أن نتذكرهـا دائما هي أن الخطأ ليس نهايـة الطريق... فالحياة تمنحنـا دائما فرصة جديـدة لنبدأ من جديد، ونصحح المسار، ونستعيد ما فقدناه من أحلام وأمل.

وحديثي هنا أوجهه أولًا إلى شـبابنا... إلى كل شاب ربما وجد نفسه يوما في طريق التعاطي...أو شعر أنه عالق في دائرة لا يعرف كيف يخرج منهـا... أقـول لكم بكل صدق: إن بـاب التعافي مفتـوح، وباب الأمل لا يُغلق أبداً. فالشجاعة الحقيقية ليست في إنكار المشكلة أو الهروب منها بل في مواجهتها والاعتراف بها واتخاذ القرار الصادق ببدء رحلة العلاج.

إن القرار الأول في طريق التعافي يبدأ من داخل الإنسان نفسه حين يقول لنفسـه بصدق: لقد حان الوقت لأتوقـف... لقد حان الوقت لأعود إلى حياتي الطبيعية... هذه اللحظة هي اللحظة الفاصلة التي يبدأ عندها التغييـر الحقيقي... وهي اللحظة التي ينتصر فيها الإنسـان على ضعفه ويختار مستقبله بوعي وإرادة.

لكن رسالتي لا تقتصر على الشباب وحدهم... بل تمتد أيضا إلـى الآباء والأمهات الذي يعيش كثيـر منهم معاناة صامتة حين يكتشـفون أن أحد أبنائهم قد وقع في طريق التعاطي... فكثير من الأسر تخشـى نظرة المجتمع أو ما قد يقال عنها (وصم المجتمـع او العار) ... فيلجأ البعض إلـى محاولة إخفـاء المشـكلة أو التعامل معها داخل نطاق الأسرة فقط، ظنا منهم أن ذلك هو الحل أو أنه الطريق الأقل ضررا.

والحقيقـة التي يجب أن ندركهـا جميعا أن وصمـة المجتمع لا تحل المشـكلة بـل تزيدها تعقيـدا... فمحاولة إخفـاء المشـكلة أو تأجيل التعامـل معها غالبا ما يـؤدي إلى تفاقمها لأن إدمـان المخـدرات ليـس مجرد سـلوك يمكن معالجتـه بالنصيحة أو الرقابة المنزلية فقط بل هو حالة تحتاج فـي كثير من الأحيان إلى رعاية طبيـة متخصصـة وإشـراف مهني مـن الأطباء والأخصائيين.

إن عـلاج الإدمان عملية علمية وطبية متكاملة تتطلب خبرة في التعامل مع الجوانب الصحية والنفسية والسـلوكية للمريـض وهو أمر لا يمكن أن يتحقق داخل إطار الأسـرة وحدهـا مهما كانـت نواياها طيبـة ولذلك فإن المبادرة إلى طلب العلاج مـن الجهات المختصة تمثـل الخطوة الصحيحة والأكثر أمانا في طريق التعافي.

ولحسـن الحظ... فإن الدولة الأردنية وفرت منظومة علاجية متقدمة لمسـاعدة من وقعوا فـي هذا الطريق حيث توجد مراكز علاج وتأهيل متخصصة سـواء فـي إدارة مكافحـة المخدرات أو فـي وزارة الصحة تضم كـوادر طبية مؤهلة وخبـرات متخصصة قادرة على التعامل مع هذه الحـالات بمهنية عالية وإنسـانية كبيرة كما أن هـذه المراكز تقـدم خدماتها فـي إطار يحفظ خصوصيـة المراجعيـن وسـرية معلوماتهـم إضافة إلى أن العلاج فيها متاح ومجاني.

إن الهدف مـن هذه المراكز ليس العقاب أو اللوم بل مسـاعدة الإنسان على استعادة حياته والعودة إلى الطريق السـليم... فكم من شـاب دخل إلى هذه المراكز مثقلا بالتعب والألم وخرج منها إنسـانا جديدا يملك الأمل والطاقة لبداية مختلفة.





ومن هنا... فإن رسالتي إلى الشباب واضحة وصادقة:

لا تنتظر أن تتفاقم المشكلة ولا تؤجل قرار العلاج... فاليوم أفضل من الغد ... والغد أفضل من الذي بعده ... وأفضل لحظة لاتخاذ القرار هي اللحظة التي يقرر فيها الإنسان أن يواجه المشكلة بشجاعة ويطلب المساعدة.

ورسالة أخرى إلى الأسر:

كونوا السند الحقيقي لأبنائكم... لا تدعوا الخوف من كلام الناس يمنعكم من اتخاذ القرار الصحيح... فالأبناء عندما يجدون في أسرهم التفهم والدعم يكونون أكثر قدرة على مواجهة المشكلة والبدء في رحلة التعافي.

إن البقاء في دائرة الخطر على أمل أن تنتهي المشكلة وحدها يشبه من يقف في قلب النار منتظرا أن تنطفئ من تلقاء نفسها... والعقل يقول بوضوح: إن النجاة تبدأ عندما يبتعد الإنسان عن دائرة النار، لا عندما ينتظر أن تخمد من حوله.

ولهذا... فإن طريق التعافي يبدأ بخطوة شجاعة... خطوة نحو العلاج، نحو الأمل، ونحو الحياة من جديد...

فا لمستقبل ما زال أمامكم، والحياة تستحق أن تُعاش بعيدا عن قيود المخدرات وآلامها.

والرسالة الأهم التي يجب أن تبقى في أذهاننا جميعاً هي أن التعافي ممكن، والعودة إلى الطريق الصحيح ممكنة، وكل بداية جديدة تبدأ بقرار صادق وشجاع



اليوم العالمي للدفاع المدني والحماية المدنية...
رسالة إنسانية لحماية الأرواح



المقدم سند حاتم المناصير
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

يحتفل العالم في الأول من آذار من كل عام باليوم العالمي للدفاع المدني والحماية المدنية،

والـذي جاء هـذا العام تحت شـعار "إدارة المخاطـر البيئيـة مـن أجـل مستقبل مرن ومستدام" وهي مناسبة دوليـة تسـلط الضـوء علـى الجهـود الإنسـانية التـي تبذلها أجهـزة الدفاع المدني في مختلف دول العالم من أجل حماية الأرواح والممتلكات والتعامل مع الحوادث والكوارث بكفاءة واحترافية.

ويأتي إحياء هذه المناسـبة تأكيداً على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به كـوادر الدفاع المدنـي في مجالات الإطفاء والإنقاذ والإسـعاف، إلى جانب جهودهـا المتواصلـة في نشـر ثقافة السـلامة العامة وتعزيز الوعي الوقائي لدى أفراد المجتمع، بما يسهم في الحد من الحوادث والتقليل من آثارها.

وفـي المملكة الأردنية الهاشـمية، تولـي مديريـة الأمـن العـام ممثلـة بمديرية الدفاع المدنـي اهتماماً كبيراً بتطويـر قدراتهـا البشـرية والفنيـة، مـن خلال التدريب المسـتمر، وتحديث المعـدات والآليـات، وتنفيـذ التمارين الميدانية التي تحاكي مختلف الحوادث، بما يضمن سـرعة الاسـتجابة وفعالية الأداء في التعامل مع الحالات الطارئة.



كما تحـرص مديريـة الدفاع المدني على اسـتثمار هذه المناسـبة في تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التوعوية التي تسـتهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف ترسيخ مفاهيم الوقاية والسلامة العامة وتعزيز الشراكة المجتمعية في الحد من المخاطر.

ويشـكل اليـوم العالمـي للدفـاع المدنـي فرصة لتقدير الجهود الكبيرة التي يبذلها نشـامى ونشـميات الدفاع المدني، الذين يعملون على مدار السـاعة بروح المسـؤولية والإنسـانية، واضعين نصب أعينهم حماية الإنسـان وصون الممتلكات، في رسـالة إنسـانية نبيلة عنوانها العطاء والتضحية.

وأخيـرا يبقى جهـاز الأمن العام ومـن خلال ذراعه الإنسـاني (مديريـة الدفاع المدنـي) ماضيـاً في نهج التطوير والتحديث وتقديم الخدمـة المثلى للمواطنين والمقيميـن على أرض المملكة مقدمين أجود الخدمات الإنسـانية لكل من يحتاجها بكل ثقةٍ وأمان داعين اللّه أن يديم الخير والمحبة وأن يحفظ قائدنا المفدى جلالة الملك عبداللّه الثاني إبن الحسـين ووليّ عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبداللّه حفظهما اللّه ورعاهما .

فرق التدخل الإعلامي السريع
الأمن العام نموذجاً



الرائد مأمون أحمد المصري
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

في عصر السرعة والمعلومات الفورية، لم تعد المؤسسات الأمنية تعتمد فقط على أدواتها الميدانية في التعامل مع الأحداث، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات إعلامية فعّالة تواكب الحدث وتنقله بدقة وشفافية. ومن هنا برز دور فرق التدخل الإعلامي السريع كعنصر أساسي في بناء الثقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع، وكنموذج حيّ وفعّال، يبرز دور مديرية الأمن العام في تطوير هذه الفرق والاستفادة منها في مختلف المواقف.

ما هي فرق التدخل الإعلامي السريع؟

هي فرق متخصّصة داخل المؤسسات، مكونة من إعلاميين ومصورين ومحررين مدربين على التعامل مع الأخبار العاجلة والأحداث الطارئة، تقوم بتوثيق الحدث لحظة وقوعه، ونقله إلى الرأي العام بطريقة مهنية وموضوعية، وغالباً ما تعمل بالتنسيق مع مراكز الإعلام في بقية المؤسسات لتقديم الصورة الحقيقية للأحداث والرد على الإشاعات.

أهداف فرق التدخل الإعلامي في مديرية الأمن العام:

تسعى مديرية الأمن العام من خلال ذراعها الإعلامي المتمثل بإدارة الإعلام والشرطة المجتمعية الى الرد السريع على الإشاعات والأخبار المغلوطة وتغطية الأحداث الميدانية ونقل الصورة الحقيقية وتعزيز الشفافية والمصداقية لدى الرأي العام وإبراز جهود مديرية الأمن العام ومواقفها الإنسانية إضافة الى التواصل المباشر مع وسائل الإعلام والجمهور.

الأمن العام نموذجاً:

يُعد جهاز الأمن العام من المؤسسات الريادية التي أدركت مبكراً أهمية الإعلام في دعم العمل الأمني. فقد أنشأ إدارة الاعلام والشرطة المجتمعية، وطور فرقًا للتدخل الإعلامي السريع تُرافق وحداته المختلفة في الميدان، لا سيّما في الأحداث الكبرى مثل الأزمات، الاحتجاجات، الكوارث، أو الحملات الأمنية حيث تقوم هذه الفرق بإعداد تقارير مصورة ومكتوبة عن الأحداث المختلفة وبث رسائل توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتقديم معلومات رسمية ودقيقة للصحفيين وتوثيق الجهود الأمنية في الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعيين. وقد أسهم هذا الدور الإعلامي الفعّال في تعزيز ثقة المواطن بالأمن العام، والحد من انتشار الأخبار الكاذبة، وتحقيق تواصل إيجابي مع المجتمع.

إن فرق التدخل الإعلامي السريع أصبحت ضرورة وليست ترفًا، فهي واجهة المؤسسات الأمنية أمام المجتمع، وصمام أمان ضد فوضى الشائعات. وتجربة مديرية الأمن العام تؤكد أن الإعلام الأمني المتخصص يمكن أن يكون شريكًا حقيقيًا في ترسيخ الأمن وتعزيز الثقة.



جريمة الابتزاز الإلكتروني وفقًا لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (17) لسنة 2023



الرائد الدكتور عدي تركي الفواعير
أكاديمية الشرطة الملكية

تُعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم التقنية الحديثة التي نشأت نتيجة التطور المتسارع في وسائل الاتصال ونظم المعلومات. وتمثل هذه الجريمة تهديدًا مباشرًا للأفراد والمؤسسات على حد سواء، لما تترتب عليه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية بالغة على الضحايا.

وقد نص قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٣ على تنظيم هذه الجريمة وتحديد العقوبات المقررة لها، بما يعكس إدراك المشرع لخطورتها على الأفراد والمجتمع.

مفهوم الجريمة وأنواعها

تعرف جريمة الابتزاز الإلكتروني بأنها تهديد أو ترهيب الضحية بنشر صور أو مقاطع فيديو أو تسريب معلومات سرية عنها، بهدف حملها على دفع مبالغ مالية، أو إجبارها على القيام بأعمال غير مشروعة، سواء كانت ذات طبيعة مالية أو معنوية، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات شخصية أو عامة، أو ممارسة أفعال جنسية محرمة.

وتتعدد صور هذه الجريمة لتشمل:

- ابتزاز إلكتروني بدافع مالي.
- ابتزاز إلكتروني بدافع جنسي.
- ابتزاز إلكتروني بهدف الحصول على منفعة غير مالية.
- ابتزاز إلكتروني بدافع سياسي.

الإطار القانوني في قانون الجرائم الإلكترونية

نصت الفقرة (أ) من المادة (١٨) على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ستة آلاف دينار كل من ابتز أو هدد شخصًا آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، أو للحصول على أي منفعة جراء ذلك، باستخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو موقع إلكتروني أو منصة تواصل اجتماعي أو بأي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات.»

كما نصت الفقرة (ب) على تشديد العقوبة لتصل إلى الأشغال المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، في حال كان التهديد مرتبطًا بارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار، وكان مصحوبًا بطلب صريح أو ضمني للقيام بعمل أو الامتناع عنه.

الملاحظات القانونية حول الإطار التشريعي

أولاً: نطاق الضحية

اقتصر المشرع الأردني على حماية الضحية المباشرة، دون إشراك أقارب المجني عليه أو أي شخص آخر مرتبط به، خلافًا لما ورد في المادة (٤١٥) من قانون العقوبات الأردني. هذا القصور التشريعي يحد من قدرة القانون على مواجهة جميع مظاهر الابتزاز التي قد تستهدف المحيطين بالضحية لتحقيق منفعة غير مشروعة.

ثانياً: التهديد مقابل الابتزاز

استخدم المشرع في نص المادة (١٨/أ) مفهومي "التهديد" و"الابتزاز" معًا، مع أن الابتزاز في حقيقته فعل مقرون بالتهديد، فلا يتصور وجود ابتزاز دون تهديد. ومن الناحية القانونية، كان من الأجدر الاكتفاء بلفظ "التهديد" لتوحيد الصياغة وتقليل الغموض التشريعي.

ثالثاً: الشكوى وتحريك الدعوى

لم يحدد النص ما إذا كانت جريمة الابتزاز الإلكتروني تُلاحق تلقائيًا من قبل النيابة العامة أم تتطلب شكوى من المجني عليه، وهو ما يطرح إشكالاً قانونياً.

من منظور اجتهادي، يمكن التمييز بين حالتين:

- الحالة الأولى: يجوز للنيابة العامة ملاحقة





الجريمة دون شكوى إذا ارتكبت ضد جهة اعتبارية حكومية أو سلطات عامة، أو إذا كانت الجريمة ذات أهمية بالغة تهدد النظام العام، نظرًا لخطورة الابتزاز الإلكتروني وكون غالبية الضحايا يترددون في تقديم الشكاوى خوفًا من فضح أمرهم.

- الحالة الثانية: إذا ارتكبت الجريمة ضد شخص طبيعي، يُرجح اعتبارها من جرائم الشكوى وفق المادة (١/٤٢٦) من قانون العقوبات، بحيث تتيح للضحية تقديم شكوى شخصية أو إسقاط الحق الشخصي، ما يحقق التوازن بين حماية الحقوق الفردية ومنع الإفلات من العقاب.

رابعاً: السياسة العقابية

اتبع المشرع سياسة تشدد واضحة، إذ جمع بين الحبس والغرامة معًا، وهو ما يسهم في توحيد العقوبات وتفادي التباين في التطبيق القضائي. ومع ذلك، يوجد تفاوت بين عقوبة الابتزاز الإلكتروني المنصوص عليها في المادة (١٨) وبين عقوبة المادة (٤١٥) من قانون العقوبات، ما يستدعي مراجعة لتوحيد المعايير.

خامساً: الطلب الصريح والضمني

حددت الفقرة الثانية طبيعة الطلب في الابتزاز، سواء كان صريحًا (موثق بالأقوال أو الكتابة) أو ضمنيًا (اعتمادًا على إيحاءات أو حركات). ورغم أهمية توسيع نطاق الحماية، إلا أن الطلب الضمني قد يشكل صعوبة في الإثبات أمام القضاء، لذلك ينبغي التأكيد على ضرورة وجود دليل واضح ومباشر عند تطبيق النص.

سادساً: الشروع في الجريمة

تُعد جريمة الابتزاز الإلكتروني جريمة شكلية، تكتمل بمجرد ممارسة التهديد أو الابتزاز، ولا يشترط تحقق النتيجة، خلافًا للجنح التقليدية. ولذلك، لا يتصور الشروع في معظم حالات الابتزاز الإلكتروني، إلا في ظروف استثنائية تتعلق بالتهديد المتكرر أو الإصرار على طلب المنفعة.

سابعاً: العلاقة مع الجنح والجنايات

حددت الفقرة (أ) حدًا أدنى للحبس بسنة، ما يضع الجريمة في إطار الجنحة. أما الفقرة (ب) فتفرض الأشغال المؤقتة، ما قد ينقل الجريمة إلى وصف الجناية وفقًا لمدة العقوبة ومقدارها، مع مراعاة أحكام الشروع وفق المادة (٧١) من قانون العقوبات. رغم تشدد التشريع الأردني، تظل بعض جوانب المادة (١٨) بحاجة إلى مزيد من الوضوح، لا سيمّا فيما يتعلق بنطاق الضحية، وإثبات الطلب الضمني، وربط الجريمة بالشكوى. ويظل الحل الأمثل لمواجهة الابتزاز الإلكتروني هو الجمع بين النصوص الجزائية الفعالة، والجهود الوقائية والتوعوية، بالإضافة إلى التعاون بين المؤسسات الرسمية والأهلية.

مقترحات وتوصيات للحد من جريمة الابتزاز الإلكتروني

- رفع الوعي القانوني والاجتماع من خلال برامج تثقيفية تستهدف الأفراد والأسرة والمؤسسات التعليمية حول مخاطر الابتزاز الإلكتروني وطرق الوقاية.
- تعزيز التعاون المؤسسي من خلال التنسيق بين الشرطة، النيابة العامة، المؤسسات التعليمية، والقطاع الأهلي لرصد المحتوى الضار ومراقبة منصات التواصل.
- التدابير التقنية من خلال تشجيع استخدام برامج حماية البيانات والتشفير، وتطبيق إرشادات صارمة لمشاركة المحتوى الشخصي.
- الإصلاح والمصالحة من خلال وضع برامج لإصلاح العلاقة بين الجاني والمجني عليه في جرائم الشكوى، بما يحفظ الحقوق الشخصية ويقلل الضرر النفسي والاجتماعي.
- مراقبة الأسرة والمجتمع من خلال إلزام الأسرة بمتابعة الأبناء وإرشادهم للاستخدام الآمن للإنترنت، وتعزيز ثقافة المسؤولية الرقمية.

التنزه الآمن



النقيب المهندس
ميلاد عبد الله الطراونة
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

يُعــدّ التنــزه في الحدائق والغابــات والمناطــق الطبيعية من أجمل الأنشطة التي يستمتع بها الأطفال مع عائلاتهم، حيث يتيح لهم قضاء وقت ممتع في الهواء الطلق، واللعب مع الأصدقاء، والتعرّف إلى جمال الطبيعــة. ولكــن لكي يكون التنــزه ممتعاً وآمناً في الوقت نفســه، لا بد من الالتزام ببعض الإرشــادات التي تحافظ على ســلامتنا وســلامة الآخرين ومنها:

- البقاء دائماً بالقرب من الوالدين أو الكبار وعدم الابتعاد عنهم في أماكن التنزه.
- اختيــار أماكــن آمنة للعب الأطفــال والابتعاد عــن الطرقات أو الأماكن المرتفعة والخطرة.
- ارتداء الملابس المناسبة والقبعة عند الخروج في الأيام الحارة.
- شرب كميات كافية من الماء للحفاظ على النشاط وتجنب الجفاف.
- عدم العبث بالأدوات الحادة أو إشــعال النار إلا بإشــراف الكبار وفــي الأماكن المخصصة للشواء.
- التأكد من إطفاء النار جيداً بعد الانتهاء من استخدامها.
- المحافظة على نظافة المكان من خلال جمع النفايات ووضعها في الحاويات المخصصة.
- عدم إلحاق الضرر بالأشجار أو النباتات أو الكائنات الحية في الطبيعة.
- إبلاغ الكبار فوراً في حال الشعور بالتعب أو التعرض لأي خطر.
- عدم تسلق الأشجار أو المقاطع الصخرية خوفا من خطر السقوط.

وأخيراً، تذكروا دائماً أن الالتزام بالتعليمات والإرشــادات يجعل من رحلتنا تجربة جميلة وآمنة. فالتنزه فرصة للمرح والتعلم واكتشاف الطبيعة، ولكن السلامة تبقى دائماً في المقام الأول.

نتمنــى لكم أوقاتاً ممتعة وآمنة، وكونوا دائماً أصدقاء للبيئة والسلامة.



بطاقتـــك الائتمانية من
بنـــك القاهـــرة عمـــان
بدون عمولة الإصدار



اطلبها الآن

*يخضع لشروط وأحكام البنك

مدمن المخدرات... مجرم أم ضحية؟



الملازم ا/ محمود خليل عبد الحميد السبول

تُعـــدّ ظاهـرة تعاطـي المخدرات من أخطـر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما لها من آثار مدمّرة لا تقتصر على الفرد وحده، بل تمتد لتطال الأسـرة، والاقتصـاد، والأمـن الاجتماعي، ويقـف رجل الأمن، بحكـم موقعـه ومسـؤوليته، فـي مواجهة مباشـرة مع هذه الظاهـرة، مـا يفرض تسـاؤلًا جوهريًا ظلّ حاضرًا في الأوساط القانونية والأمنية والاجتماعية: هـل مدمـن المخـدرات مجرم يسـتحق العقـاب، أم ضحيـة تستوجب الحماية والعلاج؟



لا شك أن هذا السـؤال لا يمكن التعامل معه بمنطق أحادي، بل يتطلـب مقاربة واقعية توازن بين مقتضيات القانـون، والبعد الإنسـاني، والدور الدينـي في الوقاية والإصلاح، فمن الناحية القانونيـة والأمنية، يُعدّ تعاطي المواد المخدرة سـلوكًا مجرّمًا يعاقـب عليه القانون لما يشكله من تهديد مباشـر للنظام العام والصحة العامة، فالمتعاطـي قد يتحـول، تحت تأثير المخـدر، إلى عنصر خطـر على نفسـه وعلـى الآخريـن، وقد يرتكـب أفعالًا إجراميـة تمس أمن المجتمع واسـتقراره، ومن هنا، فإن تدخـل الأجهـزة الأمنيـة وضبط هـذه السـلوكات ليس اسـتهدافًا للأشـخاص بقدر ما هو حماية للمجتمع وردع لمصادر الخطر، لا سـيّما في ظل ارتباط التعاطي بجرائم أخرى وبشبكات الاتجار غير المشروع.

فـي المقابل، تؤكد الدراسـات الطبية والنفسـية أن الإدمـان مرض مزمن يؤثر في وظائـف الدماغ ويُضعف القدرة على التحكم بالسلوك، ما يجعل المدمن في كثير مـن الحالات أسـيرًا لاعتماد قهري يصعـب الخلاص منه دون علاج متخصص، وغالبًا ما يبدأ التعاطي بدوافع غير إجرامية: فضول، ضغط اجتماعي، أزمات نفسية، أو فراغ فكري وقيمـي، قبل أن يتحول إلى نمط سـلوكي مدمر، وقد أثبت الواقع أن العقوبة المجردة، دون علاج وتأهيل، لا تُنهي الإدمان، بل قد تعيد إنتاجه بصورة أشد خطورة.

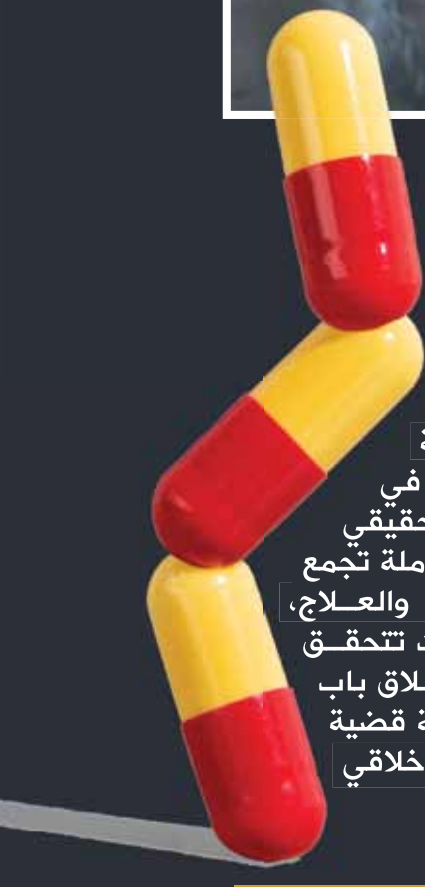
وإذا مـا نظرنـا الى المسـألة مـن زاويـة دينية، فإن تعاطي المخدرات يُعد سـلوكًا محرّمًا شـرعًا لما فيه من إضرار بالعقل والنفس والمال، وهي مقاصد أساسية من مقاصد الشـريعة التي جاءت لحفظ الإنسـان والمجتمع، فديننـا الحنيـف لا ينظر إلى المخـدرات كمعصية فردية فقط، بل كفساد يمتد أثره إلى الأسرة والمجتمع، ويؤدي إلى ضياع المسـؤولية وتهديد السـلم الاجتماعي، وفي الوقت ذاته، لا يُسقط البعد الديني مبدأ التوبة والإصلاح، بل يؤكد أن الإنسان، مهما انحرف، يبقى قابلًا للعودة إذا وُجد الوعي والدعم والتوجيه الصحيح.

ومن هنـا، فإن ضعف الوازع الدينـي وغياب الخطاب الديني المتزن يُعدّ أحد العوامل المسـاعدة على انتشـار التعاطي، لا سـيّما بين فئة الشـباب، فالدين حين يُقدَّم بوصفه وعيًا وسلوكًا ومسؤولية، لا مجرد مواعظ، يشكل خط دفـاع وقائـي يحول دون الانـزلاق إلـى المخدرات، ويعزز الرقابة الذاتية التي تُعد أكثر فاعلية من أي رقابة خارجية.



وفي هذا السياق، يبرز دور مديرية الأمن العام بوصفه دورًا تكامليًا لا يقتصر على إنفاذ القانون، بل يمتد إلى التوعية والتثقيف والوقاية، فبالتعاون مع مختلف المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية والصحية ... الخ، تستطيع مديرية الأمن العام الإسهام في بناء خطاب توعوي متوازن يربط بين التحريم الديني، والخطر الصحي، والعقوبة القانونية، والنتائج الأمنية، هذا التكامل يعزز قناعة الفرد بخطورة التعاطي، لا خوفًا من العقوبة فقط، بل وعيًا شاملاً بالمسؤولية المجتمعية.

كما أن اعتماد نهج يجمع بين الحزم في مواجهة الترويج والاتجار، والاحتواء والإحالة للعلاج في حالات التعاطي، ينسجم مع مقاصد العدالة في بعدها القانوني والديني معًا، فالمدمن الذي يُعالج ويُعاد تأهيله، ويُستعاد وعيه القيمي، أقل خطرًا على المجتمع من مدمن يُترك داخل دائرة الانحراف والجريمة.



وخلاصة القول إن مدمن المخدرات ليس مجرمًا خالصًا ولا ضحية مطلقة، فهو مخالف للقانون دون إخلاءٍ للمسؤولية، وضحية لضعف نفسي نتيجة ظروف اجتماعية أو نفسية أو غيرها، وكذلك ضعف في الوعي الديني، والتحدي الحقيقي يكمن في بناء مقاربة شاملة تجمع بين القانون، والأمن، والعلاج، والتوعية الدينية، بحيث تتحقق حماية المجتمع دون إغلاق باب التوبة والإصلاح، فالقضية قضية أمن فكري واجتماعي وأخلاقي قبل أن تكون أمنًا جنائيًا.

فـــي يـــــومِ العَلَـــم...

سرديّةُ وطنٍ تُرفرف في السماء



الملازم ٢ محمد هاني المعايطة
إدارة الاعلام والشرطة المجتمعية

يـومُ العَلَـم فـي الأردن هو لحظـةُ وعيٍ وطنيٍّ تتجـدّد فيها معاني الدولـة، وتُسـتعاد فيها صورةُ الهوية الجامعة في أبهى تجلّياتها. ففي هذا اليوم، لا يُرفع العَلَـم بوصفـه رمزًا شـكليًا، بل بوصفه عنوانًا لسـيادةٍ راسـخة، ودليلًا على سرديّةٍ وطنيةٍ تشكّلت عبـر مسـيرةٍ طويلـة مـن البناء المتـدرّج، والعمـل المؤسسـيّ، والإيمـان العميق بفكـرة الدولة الحديثة.

العَلَـم الأردنـي هـو خلاصةُ حكاية وطنٍ آمن بأن الاسـتقرار خيـارٌ اسـتراتيجي، وأن الاعتدال نهـجٌ ثابـت، وأن القانـون هـو الإطـار الذي تنتظـم فيه العلاقة بيـن الدولـة والمجتمـع. ألوانُه تختزن امتدادًا تاريخيًا عميقًا في الوجـدان العربي، وفـي رمزيته البصرية يتجلّى معنى السـرديّة الأردنية التي جمعت بين الأصالة والتحديث، وبين الانتماء العربي والهوية الوطنيـة الجامعة، دون أن تتخلّـى عن توازنها أو تنجرف خلف تقلبات اللحظة.

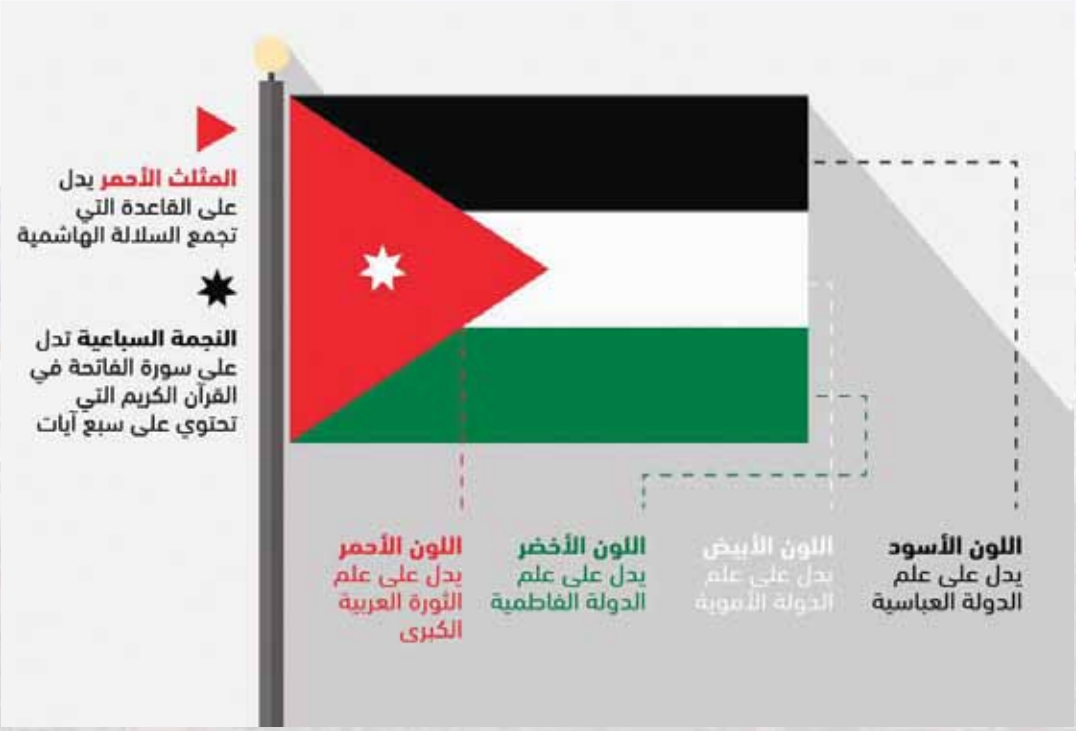
وليس عبثًا أن تتشـكّل الرايـة الأردنيـة بألوانها الأربعة التي تختزن طبقاتٍ من التاريخ العربي والإسـلامي؛ فالأسود يستدعي ذاكرة الدولة العباسية بما مثّلته من امتداد حضاري وعلمي، والأبيض يحيل إلى العهد الأموي بما حمله من إشعاعٍ عمرانـيٍّ وسياسـي، والأخضر ينهـل من رمزيـة الفاطميين ودلالات النماء والاسـتمرارية، أمّا المثلث الأحمر فيتّصل براية الثورة العربية الكبرى، حيث تلاقى الحلم القومي مع مشـروع النهضـة والتحرّر. هكذا لا يكون العَلَم اجتماع ألوان فقط، بل نصًا تاريخيًا مكثّفًا، تُقرأ فيه تحوّلات الأمة، وتُسـتعاد عبره فكرة الاستمرارية الحضارية التي لم تنقطع جذوتها . والنجمة البيضاء السباعية في قلب المثلث الأحمر علامةُ اكتمالٍ تشير إلى وحدة المقاصد وتكامل القيم.

وعندمـا نقرأ هـذه المدلولات في سـياق التاريخ الأردني، ندرك أن الراية لم تكن يومًا عنصرًا شكليًا في مشهد الدولة، بل كانت شاهدًا على التحوّلات الكبرى التي صاغت الشخصية الوطنية. فقد رافقت مسيرة التأسيس الأولى، وشهدت مراحل البنـاء المؤسسـي، وارتفعت فـي لحظات الامتحـان الصعب لتؤكّـد أن الدولة الأردنية لم تكن وليدة ظرفٍ عابر، بل ثمرة رؤيةٍ سياسيةٍ واعيةٍ أدركت أهمية التدرّج، وقيمة التوازن.

لقـد ارتبطت الرايـة الأردنية منذ البدايـات الأولى للدولة بالمسـيرة الهاشـمية التي حملت مشـروع النهضة العربية، وجعلت من الكرامة والحرية والاسـتقلال ركائز لا حياد عنها. فالعَلَم الذي يرفرف اليوم فوق مؤسسات الدولة هو الامتداد الطبيعي لذلك المشـروع التاريخي الذي صـاغ ملامح الدولة الأردنية الحديثة، ورسّـخ حضورها الإقليمـي والدولي بهدوءٍ وثبـات. ومن هنا، فـإن العَلَم ليس رمزاً بصرياً فحسـب، بل استحضارٌ لعمقٍ تاريخيٍّ وسياسـيٍّ تشكّلت فيه هوية الدولة على قاعدة الشرعية والاعتدال.

لقـد قامت السـرديّة الأردنية منذ نشـأتها علـى معادلةٍ دقيقـةٍ تجمـع بين الثبـات والتطـوّر، وبين حمايـة الثوابت والاسـتجابة الواعية لمتطلبات العصـر. والعَلَم، في حضوره الدائم، يجسّد هذه المعادلة. وفي كل مرة يُرفع فيها، يتجدّد العهـد بأن هذا الوطن بُني على رؤيـةٍ واضحة، لا على ردود أفعال عابرة.

ولا يمكـن الحديث عـن العَلَم بمعزلٍ عن المؤسسـات العسـكرية والأجهـزة الأمنية التـي ظلّت، عبر تاريـخ الدولة، الحـارس الأميـن لسـيادته ورمزيتـه. فهـذه المؤسسـات، بعقيدتهـا الوطنية الراسـخة، لـم تنظر إلـى الراية بوصفها



شارةً رسمية، بل بوصفها عنوان القسم، ودلالة الولاء، وتجسيد الانتماء. إن الجندي الذي يقف في ميادين الواجب، ورجل الأمن الذي يسهر على الطمأنينة، كلاهما يستمدّ من العَلَم معنى رسالته، ويرى في ألوانه خلاصة الهوية التي يدافع عنها. والاستعداد الدائم للتضحية في سبيل أن يبقى هذا العَلَم مرفوعًا عاليًا.

كما أن ارتباط العَلَم بالمؤسسة العسكرية والأمنية لا ينفصل عن ارتباطه بالمجتمع ذاته؛ فالقوة الحقيقية لأي دولة لا تكمن في أدواتها فحسب، بل في عمق التلاحم بين مؤسساتها وأبنائها، إذ يلتقي الولاء المؤسسي بالانتماء الشعبي تحت رايةٍ واحدة، في صورةٍ تختصر معنى الوحدة الوطنية.

وفي عالمٍ تتبدّل فيه المفاهيم بسرعة، تزداد أهمية الرموز الوطنية بوصفها مرتكزاتٍ ثابتةً في زمن التحوّلات. والعَلَم الأردني واحدٌ من تلك الرموز التي لم تفقد معناها، لأنه ارتبط بسرديّة دولةٍ اختارت الاعتدال مسارًا، وجعلت من سيادة القانون مرجعيةً عليا، ومن التوازن سمةً ملازمةً لنهجها العام. لذلك فإن يوم العَلَم ليس استدعاءً للماضي فحسب، بل تجديدٌ للعهد مع المستقبل، وتأكيدٌ على أن الفكرة الأردنية ما تزال حيّةً وقادرةً على الاستمرار.



في يوم العَلَم، تتجه الأنظار إلى الراية المرفوعة في السماء، لكن المعنى الحقيقي يكمن في ما تمثّله على الأرض: دولةٌ مؤسسات، مجتمعٌ متماسك، وهويةٌ جامعة. وحين ترتفع الراية، فإنها لا تعلن حضور لونٍ في الفضاء، بل تؤكد حضور فكرةٍ في الوجدان؛ فكرةِ وطنٍ جعل من الاستقرار قيمةً عليا، ومن القانون مرجعيةً ثابتة، ومن الولاء والانتماء رابطًا بين القيادة والشعب والمؤسسات.

وهكذا يبقى العَلَم محطةً وطنيةً تتجدّد فيها معاني السيادة والهوية، و سرديّةً حيّةً تروي قصة وطنٍ آمن بفكرته، وثبت على نهجه، ومضى في مسيرته بثقةٍ واتزان، مستندًا إلى تاريخٍ هاشميٍّ عريق، ومؤسساتٍ وفية، وشعبٍ يرى في عَلَمه صورة نفسه، وعنوان مستقبله.

عهد متجدد بأن تبقى قبضة الأمن العام وسيف مكافحة المخدرات مشرعا دفاعا عن الأردن



العريف همام إسماعيل
مركز علاج الإدمان

في المشهد الأردني، حيث تتقاطع الجغرافيا بالتاريخ، ويعلو صوت الأردن فوق كل التحديات، يأتي الحديث عن القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية جلالة الملك عبدالله الثاني بوصفه عنوانا لمرحلة سياسية راسخة، وقائدا صاغ ملامح الدولة الحديثة بخطاب متزن ورؤية استراتيجية عميقة فمنذ تسلمه سلطاته الدستورية، رسخ جلالته معادلة الاستقرار القائم على سيادة القانون، وهيبة المؤسسات، وتعزيز منعة الدولة في محيط إقليمي مضطرب، واضعا الأردن في قلب المعادلات السياسية بوصفه رقما صعبا في الإقليم .

ورسخ جلالته مفهوم الأمن الشامل، بوصفه منظومة متكاملة تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الإطار، شكلت مواجهة المخدرات أولوية وطنية متقدمة، تدار برؤية ملكية واضحة تقوم على الضرب بيد من حديد على شبكات التهريب والترويج، بالتوازي مع إطلاق مسارات توعوية وتنموية تحصن المجتمع، لا سيما فئة الشباب، من الوقوع في براثن هذه الآفة ، تلك الآفة التي تقبع على الجبهة الصامتة التي تخوض فيها أجهزتنا الأمنية حربا يومية دفاعا عن روح الوطن وحماية لمستقبل شبابه، هناك تتقدم توجيهات جلالته كخريطة طريق لا تعرف التهاون، وتترجم إلى عمليات نوعية تضرب أوكار التجار والمروجين بيد لا ترتعش، وإرادة ملكية لا تنحني أمام أي تهديد يستهدف أمن الأردنيين واستقرارهم.



لقد شكل جلالة الملك عبدالله الثاني المظلة العليا، الحاضنة، الموجهة، والداعمة بلا تردد لكل جهد وطني يهدف لمواجهة هذه الآفة التي تستهدف مستقبل الوطن، فجلالته بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، لم يكن يوما بعيدا عن تفاصيل الحرب على المخدرات، كان حاضرا بروحه، بتوجيهاته، وبمتابعته اليومية لعمليات المداهمة ودك أوكار تجار الموت والضلال.

وتحول دعم جلالته إلى نهج وطني تتبناه الدولة وأجهزتها، وإلى إرادة ملكية صلبة لا تعرف التردد ولا تقبل التهاون مع من يحاول العبث بعقول الشباب أو تهديد استقرار المجتمع ومن خلال توجيهاته المستمرة، وحرصه الأبوي على شباب الوطن، مضت إدارة مكافحة المخدرات في عمليات نوعية واحترافية، وواصلت الضرب بيد من حديد على أوكار المجرمين، وتفكيك شبكات الاتجار والتهريب، وإفشال مخططات عابرة للحدود.

وما بين الملك وجنده حكاية أخرى...حكاية تكتب بالوفاء وتروى بالمواقف وتقاس بصدق الانتماء، فجلالة الملك القائد الأب الذي دائما ما يخص إدارة مكافحة المخدرات بتحياته المباركة عبر مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة في رسائل معنوية تلهب العزائم، وتشعل في النفوس جذوة الإخلاص، رسائل تشبه نبض قلب الأب عندما يخاطب أبناءه، وتشبه دفء اليد عندما تربت على أكتاف الجند



في الميدان، وتشبه ذلك الشعور الذي يجعل كل رجل أمن يخرج إلى عمله وهو يؤمن بأن وراءه ملكا يثق به ويعتز بعطائه.

وفي الميدان...تنعكس تلك التحيات الملكية على الأرض، فتحول رجال مكافحة المخدرات إلى أسود لا تساوم، تهاجم الجريمة قبل أن تتنفس، وتغلق الطريق أمام كل من تسول له نفسه نشر السموم بين أبناء الوطن، هم من حملوا راية مكافحة المخدرات آناء الليل وأطراف النهار مضوا متسلحين بحب الوطن والدفاع عنه إلى طريق الشهادة بوازع من ضمائرهم الوطنية وواجبهم الإيماني، ففي كل عملية أمنية، وفي كل إنجاز يسجل باسم الوطن، يسمع الجند البواسل في إدارة مكافحة المخدرات صوت الملك في داخلهم: "أنتم الأصدق قولا والأخلص عملا.»

هذا هو سر العلاقة بين القائد وجنده...علاقة لا تمر عبر البروتوكولات، إنما تخرج من القلب إلى القلب، ومن الثقة إلى الفعل، ومن القيادة إلى الميدان وفي هذه المناسبة العزيزة على قلب كل أردني، نقف جميعا، لنقول من أعماق القلوب:

نحن أبناء الأردن...نحن جند عبدالله... نعاهد الوطن والقائد...أن نبقى الأوفياء لراية الهاشميين، وأن نكون السيف الذي يحمي، والدرع الذي يصون، والخط الأول في مواجهة كل خطر يهدد أمن الأردن وشبابه.

نعاهدك يا جلالة سيدنا أن نبقى كما أردتنا رجالا لا ننحني ...جنودا لا نتراجع...وسواعد أمينة تحمل الأمانة جيلا بعد جيل.....

حفظ الله مليكنا المفدى وأمد بعمره بموفور الصحة والعافية، وأدامه قائدا وسندا، وحمى الأردن وجنوده ورجاله الشجعان



الجيـل والهويـــة



الدكتورة مرام بني مصطفى
استشارية نفسية وتربوية

الأســـــرةُ والـمـدرسـةُ أسـاسُ بـنـاءِ جـيـلٍ مُـحـبٍّ لـلـوطـنـه، مُعتنقٍ للقيـم المجتمعيـة، مُحترمٍ لسيادةِ القانـون وبناء جـيـل محب لوطنه هو هدف نبيل واساسي لتحقيق مجتمع متماسك ومزدهر

إنَّ بنـاءَ مجتمعٍ متماسـكٍ ومتقدِّم يبدأُ ببنـاءِ أبنائه؛ فالأجيـالُ هي الثروةُ الحقيقيةُ لأيِّ أُمَّة. ولا يتحقّقُ هذا البناءُ إلّا عبرَ تنشئةٍ أسرية واجتماعيّةٍ وتربويّةٍ راسـخةٍ تُغرسُ فيها قيـمُ حبِّ الوطن، والـولاءِ له، واحترامِ القانـون، والالتزامِ بالمسؤوليّةِ المجتمعيّة. أن العديد من الدراسات التربويّةُ

النفسيّةُ المتنوعةُ أكدت أنّ الأُسرةَ والمدرسـةَ معًـا تُشـكّلانِ الرّكيـزةَ الأساسيّةُ لتشكيلِ ضميرِ الفرد وهويّتِه الوطنيّة.

إن الأسـرة هـي البنيـة الأساسـية الأولـى وعلى صلاحها يصلـح المجتمع بأكملـه ومن هنا نبدأ مـع أولادنا ومن ثم المدرسة فلا يقل دور المدرسة عن البيت ، ومن ثم المناهج، ودورِ الإعلام، وضرورةِ تبنّي رؤيةٍ وطنيّةٍ متكاملةٍ.

يعـد حب الوطـن من القيـم العليا التـي تغرس فـي نفوس الافـراد منذ الصغـر ويتجلى هـذا الحب فـي الولاء والانتماء والعمل من اجل رفعة الوطن وازدهاره.

حب الوطن في الأردن ليس مجرد شـعار، بل هو ممارسـة يوميـة تعبّر عن العلاقـة الوطيدة بين الفرد والأردن الحبيب. وإن غرس هذه القيم فـي الأجيال القادمة، وتعزيزها بالعدالة والتنمية والإبداع والابتكار والإخلاص والحب والفخر.

الأُسرة: اللبنةُ الأولى لبناءِ الإنسان

تُعدُّ الأُسـرةُ المدرسةَ الأولى التي يتعلم منها الطفـلُ معنـى الانتمـاءِ وقيمةَ الأخـلاق. فداخلَ البيتِ يتشـرّبُ الصغيرُ معاني الصدق، والاحترام، والإيثـار، والوفاء، وحبّ الخيـر، ليكبرَ وهو مؤمنٌ بأنّ وطنـه امتدادٌ طبيعيٌّ لبيتـه. إنّ الحوارَ البنّاءَ بيـن الوالدين وأبنائهما، وتشـاركَهم الأنشـطةَ اليوميّة، وتقديـمَ القدوةِ الحسـنة، كلُّها عناصرُ تُنمّي تقديرَ الذاتِ وتُرسِّـخُ إحساسَ المسؤوليّة. أنّ الأطفـالَ الذيـن ينشـؤون في بيئاتٍ أسـريّةٍ مسـتقرةٍ يتبنّون قيمَ المواطَنـةِ ويبدون احترامًا أعلى للأنظمة والقوانين؛ إذ تُصبحُ لديهم قناعةٌ بـأنّ الالتزامَ بالقواعدِ هو الترجمـةُ العمليّةُ لحبّ الوطن .

المدرسة: الشريكُ الفاعلُ في استكمالِ البناء

إذا كانـت الأُسـرةُ تُمهّدُ الطريـقَ أمام القيم، فإنّ المدرسـةَ تُعبّدُه. فهي تُوفِّـرُ بيئةً تعليميّةً منفتحةً تسـمحُ بتبادلِ الآراء، وممارسـةِ أنشطةٍ تُعـزِّز التعاونَ والانضباطَ والاحتـرام. وإلى جانبِ التعليمِ ، تشـتملُ المناهـجُ الحديثةُ على مقرّراتٍ تُبـرزُ تاريـخَ الوطـن، ورمـوزَه، ومنجزاتِـه، كما تُعـرّفُ الطلبـةَ بحقوقِهم وواجباتِهـم. فيتكوَّنُ لديهـم وعيٌ وطنـيٌّ راسـخٌ ينقُلُهم مـن مجرّدِ حفظِ المعلوماتِ إلى تبنّي سـلوكٍ مسؤولٍ داخلَ المدرسةِ وخارجَها والعملِ والالتزام به من محبة وقناعه بأن الوطن نفديه بأرواحنا.

احترامُ سيادةِ القانون: تربيةٌ قانونيّةٌ منذ الصِّغر

لا يكتمـلُ حبُّ الوطـنِ دون احتـرامِ قوانينه. فمبدأُ سـيادةِ القانـونِ يمثّلُ صمّـامَ الأمانِ لأيِّ مجتمعٍ يسـعى إلى العدالةِ والاستقرار. ومن هنا بـرزتْ فكرةُ "التربيـةِ القانونيّة" ، منـذ المراحلِ الأساسـية الأولـى فـي المدرسـة، بمضامينِ

القوانينِ وأهدافِها وأثرِها في حمايةِ الحقوقِ. إنّ تبسيطَ المفاهيمِ القانونيّةِ للأطفال، عبرَ قصصٍ وأنشطةٍ تمثيليّة، يزرعُ فيهم قناعةً بأنّ احترامَ القانونِ ليس تقييدًا لحريّتهم؛ بل ضمانٌ لهم ولحرّياتِ الآخرين.

المناهجُ الدِّراسيّةُ: رافعةُ القيمِ المجتمعيّة

يؤكّدُ المختصّونَ أنّ المنهجَ الدراسيَّ لا ينحصرُ في الكتابِ المُقرَّر، بل يشملُ المواقفَ والخبراتِ التي يمرُّ بها الطلابُ داخلَ المدرسة. وعندما تُدمجُ قيمُ العدالة، والتسامح، والأمانة، والإخلاص، والابتكار ،والريادة.في الدروسِ والأنشطة، يُصبحُ الطالبُ قادرًا على رؤيةِ العلاقةِ بين التعلّمِ النظريِّ والتطبيقِ العمليِّ في حياته اليوميّة. بل إنّ إدماجَ موضوعاتِ المشاركةِ المجتمعيّةِ والعملِ التطوّعيّ يُحفّزُ الشبابَ على خدمةِ بيئاتِهم ويُعزّزُ موهبةَ الريادةِ لديهم، فيتجلّى حبُّ الوطنِ في صورةِ مشروعاتٍ تطوّريّةٍ ملموسة ولا ننسىأن الاحتفالات الوطنية تعزز قرب العلاقة بين الجيل و وطنه.

-القدوةُ الحسنةُ: الجسرُ بين النظريةِ والتطبيق

في ضوءِ ما سبق، يبرزُ أثرُ القدوةِ كعاملٍ لا غنى عنه في غرسِ القيم؛ فالأطفالُ لا يكتفون بسماعِ المواعظ، بل يترجمون ما يشاهدونَه من سلوكاتِ الكبار. حين يرى الطالبُ معلّمَه يلتزمُ النظامَ، ويدافعُ عن الضعيف، ويُحافظُ على المرافق العامّة، يرسخُ في ذهنه أنّ المواطَنةَ ممارسةٌ يوميّةٌ وليست شعاراتٍ موسميّة. وينطبقُ الأمرُ ذاته على الأبوين؛ فالتزامُهما بقوانين السير، واحترامُهما مواعيدَ العمل، والمشاركة في الأعياد الوطنية. كما أنّ تشجيعَ الأبناءِ على الأعمال مثل ترشيدِ المياه، وحمايةِ البيئة، الأعمال التطوعية-يُنمّي لديهم حسَّ بناءً ويُشعرهم بأنّهم جزء فعال في هذا المجتمع وهذا الوطن.

التنسيق بين الأُسرةِ والمدرسة: شرطُ النجاح

يُجمعُ الخبراءُ على أنّ التحدّي الأكبرَ في بناءِ جيلٍ يحملُ قيمَ المواطنةِ هو غيابُ التنسيقِ بين المؤسساتِ التربويّة. فحينَ تنتهجُ المدرسةُ برامجَ لترسيخِ الانتماءِ بينما يعيشُ الطفلُ في بيتٍ لا يُجسّدُ هذه القيمَ، ينشأُ لديه صراعٌ قيميّ. لذلك يجبُ اعتمادُ رؤيةٍ وطنيّةٍ موحَّدةٍ تُنسّقُ بين الأُسرةِ والمدرسةِ والإعلامِ ومؤسساتِ المجتمعِ المدنيّ. ويمكنُ تحقيقُ ذلك عبرَ لقاءاتِ أولياءِ الأمورِ بالدائرةِ التعليميّةِ لتوحيدِ الرسائل، وإنشاءِ نوادٍ تربويّةٍ تعزّزُ التواصلَ وتبادلَ الخبرات.

الإعلامُ: صوتٌ مُكملٌ للتنشئةِ الوطنيّة

في عصرِ الثورة الرقميّة، يلعبُ الإعلامُ دورًا مؤثّرًا في تشكيلِ الرأيِ العامِّ وصياغةِ القيم. ومن الضروريِّ أن يتبنّى الإعلامُ خطابًا وطنيًا متوازنًا يُبرزُ النماذجَ الإيجابيّةَ للشباب، ويُدينُ مظاهرَ الانحرافِ عن القيمِ والقانون. فبرامجُ الأطفال، والمسلسلاتُ، ومنصّاتُ التواصلِ الاجتماعيّ، كلُّها أدواتٌ يمكنُ توظيفُها لتعزيزِ رسالةِ المدرسةِ والأسرة، شريطةَ أن تُقدّمَ محتوى يحترمُ ذكاءَ المتلقّي ويوائمُ مراحلَه العمريّة.



الاستثمارُ في الإنسان أولًا

إنّ أعظمَ استثمارٍ يمكنُ أن تُقدّمه الأُمّةُ هو الاستثمارُ في إنسانِها. وهذا يبدأُ بدعمِ الأسرةِ ماديًا ومعنويًا، وتمكينِها من أداءِ دورِها التربويّ، مرورًا بتطويرِ المنظومةِ التعليميّةِ وإعادةِ تأهيلِ المعلّمين، وصولًا إلى تحديثِ التشريعاتِ التي ترعى حقوقَ الطفلِ والأسرةِ معًا. وعندما يشعرُ الفردُ أنّ الدولةَ تُقدّرُه وتستثمرُ في قدراتِه، يُقابلُ ذلك بعطاءٍ مضاعفٍ، فيحفظُ القانونَ ويُعلي شأنَ وطنِه ويرتقي بمجتمعه.

إنَّ تنشئةَ جيلٍ مؤمنٍ بوطنه، معتزٍّ بقيمِه، مُحترمٍ لقوانينِه ليستْ ترفًا تربويًا؛ بل ضرورةٌ وجوديّةٌ لاستقرارِ الأممِ ونهضتِها. ولأنَّ الأُسرةَ والمدرسةَ هما الخيطانِ اللذانِ ينسجانِ نسيجَ الشخصيّةِ الوطنيّة، فإنَّ توحيدَ جهودِهما، مدعومًا بإعلامٍ هادفٍ ومناهجَ مرنةٍ وبيئةٍ تشريعيّةٍ عادلة، سيقودُ حتمًا إلى ميلادِ جيلٍ يحملُ في قلبِه حبَّ الوطن، وفي عقلِه وعيَ القانون، وفي سلوكِه احترامَ الإنسان. وهكذا تترسّخُ دعائمُ مجتمعٍ متقدّمٍ آمنٍ، يضعُ الإنسانَ في المقدّمة، ويجعلُ من حبِّ الوطنِ واحترامِ القانونِ نبراسًا يُضيءُ دربَ المستقبل .

حين يصبح الاختلاف سببًا للتنمر ضد الطلبة ذوي الإعاقة



سمر خميس
ماجستير تربية خاصة في الطفولة -الجامعة الهاشمية

تُعد ظاهرة التنمر من القضايا التربوية والاجتماعية التي تحظى باهتمام متزايد، لما تتركه من آثار نفسية وتعليمية عميقة على الطلبة، وتزداد خطورتها عندما تستهدف الطلبة ذوي الإعاقة.

إذ تشير الأدبيات التربوية الحديثة إلى أن هؤلاء الطلبة يتعرّضون لأشكال متعدّدة من التنمر، تشمل العنف اللفظي مثل السخرية والتنابز بالألقاب، والعنف الجسدي كالدفع والاعتداء، إضافة إلى الإقصاء الاجتماعي ونشر الشائعات، وهي ممارسات تؤثر سلبًا في اندماجهم داخل البيئة المدرسية وتفاعلهم مع أقرانهم.

وتشير تقارير صادرة عن منظّمة اليونيسف إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة يواجهون مستويات أعلى من العنف مقارنة بغيرهم، نتيجة عوامل ترتبط بالوصمة الاجتماعية وضعف الوعي بطبيعة الإعاقة وقلة الدعم داخل المؤسسات التعليمية.

ولا يحدث التنمر ضد الطلبة ذوي الإعاقة بصورة عشوائية، بل يرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والتعليمية، من أبرزها الاتجاهات السلبية نحو الاختلاف، وضعف الوعي بثقافة الدمج، وقلة تدريب المعلمين على استراتيجيات التعامل مع التعليم الدامج.

كما تشير مراجعات علمية عالمية إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للتعرّض للعنف بمعدلات أعلى من أقرانهم، وأن هذا التعرض يشمل أنماطاً متعددة من الإيذاء الجسدي والنفسي والاجتماعي، وهو ما يزيد من احتمالية تعرّضهم لمشكلات نفسية وسلوكية لاحقًا، ويؤثر في قدرتهم على التكيّف داخل البيئة المدرسية.

ولا تقتصر آثار التنمر على الجانب النفسي فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الأكاديمية والاجتماعية؛ إذ يؤدي التعرض المتكرر للتنمر إلى انخفاض تقدير الذات والشعور بالعزلة الاجتماعية، إضافة إلى ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب، وضعف الدافعية للتعلم، الأمر الذي قد ينعكس على التحصيل الدراسي ويزيد من احتمالية التغيّب أو التسرّب المدرسي.

إن استمرار التنمر يحد من فرص بناء العلاقات الاجتماعية الإيجابية، ويؤثر في تنمية المهارات الاجتماعية لدى الطلبة ذوي الإعاقة، مما يعيق اندماجهم في البيئة المدرسية.



في يوم المرأة العالمي ،،
المجد لأمهات الجنود والعسكر



أميمة محمد الجبور
مديرية تربية الموقر
وزارة التربية والتعليم

في الثامن من آذار من كل عام يحتفل العالم بيوم المرأة العالمي كإشعار مستحق وتنبيه صادق لوجود تلك السيدة التي نالت من المجد والشموخ والعظمة وظلت سندا عزيزا تساند أشقاءها الرجال وتؤمن بدورها في الحياة شريكة ومنتجة وامرأة تخصب الأرض وترويها بعطائها وتزرع فيها حصاد التربية وثمار الشقاء والأمل والكفاح .

وبالسياق ذاته ونحن في الأردن نتحدث عن المرأة وإنجازاتها ودورها الذي ما اقتصر أن تكون سيدة تكتفي أن تشهد المشهد والبناء دون أن تكون عنصرا فاعلا ومغيرا وقائدا فيه . فكانت تلك السيدة الأردنية بظروفها الأولى ومحدودية قدرات المحيط حولها حكيمة الرأي سيدة المشورة تحيك من فلق الصبح نورا تحكيه لعائلتها كل يوم شريكة في الحرث والنتاج والحصاد تبني بيتا يغيب سيده عنه شهورا وتلملم شتات الحاجة والعوز لا يقهرها الظرف ولا يستكين له وجدان فتصنع من اللا شيء كل شيء تكتفي بيتها وأسرتها لتظل عزة النفس وكرامة الأردنية بداخلها منهجا تعلمه لأبنائها .

واليوم وقد تغيّرت الظروف وصار الأمر يستلزم الوقوف أكثر فوقفت تلك الأردنية وغطت ساعديها بتلك العفة الممزوجة حياء فتمكنت وأثبتت أن القوة ليست في الكلمات فقط بل في المواقف والعطاء وصناعة أجيال تذود عن الوطن وتحمي حدوده ، فما ارتجفت تلك الأيدي وهن يودعن الشهيد ويعلقن البدلة العسكرية في خزانة الذكرى والصمود وما استكان لهن عزيمة وقد اهتزت ضلوع أبنائهن من شدة البرد وما بهتت لهن ابتسامة وهن الساهرات بقلوب نابضة لا تنام وكفوف لا تعرف إلا دعاء الحفظ والنصر .

في يوم المرأة العالمي يبقى مشهد تلك الأم التي ارتفعت عصابتها وامتلأت يداها طهراً وهي تستقبل فرحة الترفيع والترقية لرتبة عسكرية وياقة حمراء كأعظم شهادة ودرجة رفيعة ينالها هذا الابن البار فينزل يقبل قدميها إشارة للأرض والجنة التي ثبتتها قدماها وسارت عليها تتحمل وعورة الطريق ووحشة الغياب .

كل عام وسيدات الوطن وحرائره بألف خير وكل عام ونحن نشهد أن المرأة ملهمة وقادرة ونحن نعيش تكافؤ الفرص والعدالة وننعم بمجتمع يقدر الجهد والأثر والتميز والاستحقاق دون أن ينظر للجنس بل بالنوع والدور والمهام .



رجال الأمن سيوف الحق



الأستاذ الدكتور أحمد سلامة عواد
عميد أكاديمية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية

الأَمْـنُ وَالإِيمـَانُ وَالإِقْـدَامُ وَالْخُلُـقُ ... وَالْعـَدْلُ وَالإِيثـَارُ أَخْلَاقٌ لَهـَا خُلِقُـوا

قَدْ بَايَعُوا اللـّهَ أَنْ تَبْقَـى رِسَالَتُهـُمْ ... لَا ظُلْـمَ يَطْغَـى، وَلَا خـَوْفٌ وَلَا قَلـَقُ

قَوْمٌ عَلَى الأَمْنِ لَا يَغْفُو لَهُمْ حَدَقُ ... حَتَّى إِذَا الْمَوْتُ سَابَقَهـُمْ لَهُ سَبَقُـوا

فُرْسـَانُ خَيـْلٍ إِذَا شـَدُّوا أَعِنَّتَهـَا ... كَانُوا النُّجُومَ الَّتِي فِي اللَّيْلِ تَأْتَلِقُ

حَتَّى إِذَا دَاهَمُوا فِي اللَّيْلِ نَازِلـَةً ... جَرُّوا الْجُنَـاةَ وَفِـي أَطْرَافِهِـمْ حَلـَقُ

لَبَّوُا النِّـدَاءَ، وَكَمْ سـَارَتْ لَهـُمْ فِـرَقٌ ... أَرْوَاحُهـُمْ دُونَ أَرْوَاحِ الـوَرَى طـُرُقُ

بَـرْقٌ يَشـُقُّ دُجَـى الأَحْـدَاثِ يَنْفَلِـقُ ... حَتَّى تَهـَاوَى عُتـَاةُ الشَّـرِّ وَانمَحَقُـوا

تَجْثُـو الطُّغـَاةُ إِذَا مـَا مَـرَّ مَوْكِبُهـُمْ ... وَيُخْمَـدُ الشَّـرُّ، وَالإِرْهـَابُ يَنْسَحِـقُ

سـَارَتْ رَكَائِبُهـُمْ فِـي الْحَـقِّ ضَارِبَـةً ... وِكـْرَ الظـَّلَامِ، فَلَا خـَـوْفٌ وَلَا أَرَقُ

بِيضُ الْوُجُـوهِ فـَلَا يَدْنُـو لَهـُمْ خُلُـقٌ ... سُودُ الصَّـوَارِمِ إِنْ تُسْتَوْقَـدِ الْحـَدَقُ

فِي رَاحَتَيْهِمْ لِـوَاءُ الْعـَدْلِ يمْتَشِـقُ ... وَفِي الْقَبْضَتَيْنِ قَوَاطِعُهُ إِذَا انْطَلَقُوا

مـَا لَانَ حَدٌّ لَهـُمْ، بِالْحَـقِّ قَدْ وَثِقـُوا ... وَلَا انْحَنَـى لَهـُمُ فِـي مَوْقِـفٍ عُنـُقُ

مـَا خـَارَ عـَزْمٌ لَهـُمْ يَوْمًـا وَمُنْطَلـَقُ ... حِصْـنٌ حَصِيـنٌ إِذَا مَا اللَّيْـلُ يَخْتَنِـقُ

إِنْ يَسْهـَرِ الْحـُرُّ فَالأَقْـدَارُ تَحْرُسـُهُ ... أَمَّا قَرِيـنُ الدَّنَايـَا فَالْحَشـَا قَلـِقُ

إِنْ نـَامَ نـَامَ، وَإِنْ يَصْحُـو بِـهِ رَهـَقٌ ... نَـوْمَ الضَّنِيـنِ، وَفِـي أَحْدَاقِـهِ الأَرَقُ

يَبْقـَوْنَ مَا بَقِيـَتْ لِـلْأَرْضِ بَاقِيـَةٌ ... وَفِي الْمَدَى أَمْنُهَا، وَالْعَهْـدُ يُتَّسَـقُ

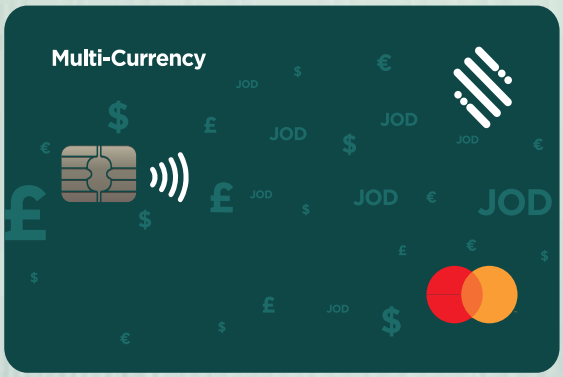
SIGNATURE
BY CAIRO AMMAN BANK

سافر ووفر

العالم بانتظارك

احصل على بطاقتك الائتمانية
متعددة العملات من **SIGNATURE**
بنك القاهرة عمان وادفع
بالعملة التي تختارها!





*تطبق الشروط والأحكام

بطاقتك الائتمانية
بدون عمولة الإصدار



اطلبها الآن

*يخضع لشروط وأحكام البنك